الفصل الرابع عشر

كيف تفسر الرؤية السوفيتية أحداث ووقائع كارثة ٦٧

« نحن أقوياء

لأنهم لا يعرفون عنا شيئًا »

حسن نصر الله

١- خطتنا العسكرية هي فحوى هزيمة ٦٧:

حرب بلا معارك.... ومعارك بلا قتال.... وقتال من طرف واحد.... وهزيمة بلا انهزام.... تلك هي ملامح حرب ٦٧.

أن تحدث حرب بين جيشين بدون حدوث الصراع العسكري الذي يحدد الغالب والمغلوب، هو أمر ليس من طبائع الحروب، وهي الخاصية الجوهرية المميزة لحرب ٦٧؛ التي أخرجتها من عداد الحروب التقليدية، طالما خرجت عن كل ما هو مألوف في عالم القتال والحروب.

وحرب ٦٧ لأي باحث عسكري في الوهلة الأولى، حرب غاية في الغرابة والعجب، فإذا ما توصل إلى أسبابها وعلم خباياها، زالتا الغرابة والعجب. كما يقول المثل: "إذا عرف السبب بطل العجب"، ومحور أو بؤرة الغرابة والعجب في حرب ٦٧ هي: "عدم حدوث اللقاء أو التصادم بين: "الجيش الإسرائيلي المهاجم لغزو أرض مصر "سيناء" والجيش المصري الرابض على مواقع وخطوط دفاعية على أرض "سيناء" لصد هذا الهجوم، فكيف إذن، اخترق الجيش الإسرائيلي خطوطنا ومواقعنا الدفاعية واستولى على "سيناء" بدون أن يتقابل ويشتبك مع الجيش المصري؟!... أين كانت إذن، مواقع وخطوط الجيش المصري "بسيناء" في حرب ١٩٦٧!.. وكيف تم اختيار مواقع وأماكن التشكيلات الرئيسية للجيش المصري لتتجنب تمامًا محور هجوم وتقدم الجيش الإسرائيلي؟! وكأن الجيش المصري غير مكلف بالدفاع عن "سيناء".

وطالما أن "الخطة الدفاعية" في المضمون الأخير لا تتعدى: "تحديد أماكن ومواقع قواتنا ووسائلنا الحربية على الهيئات الحاكمة والمسيطرة استراتيجيا على الأراضي المصرية، لتشكيل الشبكة الدفاعية التي تضمن الدفاع عن "سيناء" وعدم اختراق وغزو الجيش الإسرائيلي لأراضينا، فيكون إذن، فحوى ومضمون قضية ٦٧ تتركز في تلك "الخطة الدفاعية" التي دخل بها الجيش المصري حرب ٦٧، والتي

حددت بدقة أماكن ومواقع قواتنا ووسائلنا الحربية بحيث تتجنب الهيئات الحاكمة والمسيطرة استراتيجيًا، لتضمن على العكس اختراق وغزو الجيش الإسرائيلي لأراضينا بدون أي اصطدام أو اشتباك مع الجسم الرئيسي لقواتنا النظامية ؛ بل وتضمن أيضًا للجيش الإسرائيلي الاستيلاء على خط الممرات، وبالتالي حصار الجيش المصري نفسه وتدميره، بدون حتى أن يتاح له أي فرصة للقتال والدفاع عن نفسه.

لم تكن الهزيمة في حد ذاتها الهدف من "الخطة" التي نفذها "جنرالات" الجيش المصري في حرب ٦٧، بقدر ما كان إحداث "كارثة قومية رهيبة" تصيب الشعب المصري بصدمة نفسية: هو الهدف الحقيقي، بعدما كشفته "الخطة" من توفيرها لأسباب ومقومات تضمن سرعة تدمير وسحق الجيش المصري وإسقاط "سيناء" في زمن قياسي... لا يصدقه عقل!!.

ذلك أن سقوط الجيش صريعًا في ساعات معدودة، من بدء المعركة مع أعدائه، تحدث "الكارثة القومية" التي تسبب فجيعة وصدمة نفسية للشعب... حتى كانت السرعة الفائقة لحسم الحرب، هي من أهم ما يميز حرب ٦٧، ليكون أغرب وأعجب ما في هزيمة ٦٧ أنها: " لم تأتي كنتيجة لتقصير الجيش المصري في تنفيذ الواجبات والمهام التي كلف بها حسب "الخطة" المحددة في حرب ٦٧، ولكن على العكس، للغرابة والعجب، جاءت نتيجة لإخلاصه وتفانيه في تنفيذ هذه الخطة"!! أي غرابة وعجب لأمر مثل هذا؟!....

والغرابة والعجب في هذا الأمر، هما اللذان شكلا أسباب رفض الرأي العام المصري لمجرد طرح هذه الفكرة... فكيف يعقل... وفي أي منطق يقوم "جنرالات" الجيش بتخطيط وتنفيذ خطة عسكرية لتدمير جيشهم بأنفسهم، بدلاً من تنفيذ الخطة العسكرية المعتمدة "قاهر" لتدمير جيش الأعداء؟!.

لكن لاحظ، أن رفض عقلنا قبول هذا الأمر باعتباره أمرًا غير معقول، لا يفرض علينا إسقاط وقائع أحداث الحرب، واعتبارها كأنها لم تحدث، أو استبدالها بأحداث أخرى نصنعها من خيالنا، لتتمشى وتنسجم مع أهوائنا وثقتنا المطلقة في أمانة وإخلاص ووطنية "جنرالات" الجيش... ذلك أن الواجب علينا، أن نفصل أهوائنا وثقتنا المطلقة هذه، عن البحث والتحليل العلمي للقضية، وأن نجعل العقل بمفرده، هو الذي يرشدنا إلى الحقيقة، حتى نقول: " أن نصدق أو لا نصدق"، فهذا أمر لا يلغي الحقيقة، لنصل في النهاية إلى أن فحوى ومضمون قضية ٦٧،

تركزت في إشكالية: " الخطة العسكرية التي نفذها "جنرالات" الجيش المصري في حرب ٦٧" .

٢- كيف نحكم على "الخطة" التي نفذها "الجنرالات" في حرب ٦٧؟

كيف نحكم حكمًا جازمًا قاطعًا بأي " خطة عسكرية نفذها "جنرالات" الجيش المصري في حرب ٦٧ ، "قاهر" أم "ثعبان"؟

المسألة غاية في البساطة واليسر، ذلك لأن الخطوط الرئيسية لكلا الخطتين "قاهر" و" ثعبان" خطوط مختلفة متناقضة، يستحيل أن تتداخل أو تتشابه، حتى يمكن لأي شخص عادي أن يميز بينهما، ذلك لأن الفكرتان الفلسفيتان اللتان بنيت عليهما الخطتان مختلفتان تمام الاختلاف. بل ومتناقضتان تمام التناقض، وبالتالي خرجت الخطوط الأساسية للقرارات والتعليمات للخطتين، وكل منهما على نقيضة الأخرى... لا تداخل... لا تشابه...

فإذا نظرت إلى "قرارات وتعليمات الخطة" قاهر" فلن تجد لها أي معنى سوى: "الدفاع عن أرض مصر، وتدمير وسحق أي قوات مهاجمة إسرائيلية، في حين أن "قرارات وتعليمات" الخطة "ثعبان" يستحيل أن تجد لها أي معنى سوى: "التخلي عن سيناء لإسرائيل وتدمير وسحق الجيش المصري "... وشتان بين الأمرين.

مع الأخذ في الاعتبار أن تحديد "الخطة" التي نفذت في حرب ٦٧ " قاهر" أم "ثعبان" ليست مسألة وجهات نظر أو رؤى فكرية، يمكن أن نختلف عليها فيما بيننا؛ لأنها مسألة مادية واضحة، لها حدودها القاطعة التي لا لبس فيها ولا تداخل... فهي إما " قاهر" وإما " ثعبان" بالاستناد على الحجة الدامغة والدليل القاطع.

ونستطيع أن نضرب مثلاً، قد يغني عن الشرح، ذلك في التباين الشديد بين "خطة" وضعت لصناعة "طائرة" و"خطة" أخرى لصناعة "باخرة بحرية" ... ذلك أن الاختلاف الجذري بين الخطتين نابع من الاختلاف الجذري في الفكرتين الفلسفيتين لصناعة كل من "الطائرة" و"الباخرة"، وبالتالي الاختلاف الجذري في مراحل الصناعة بينهما... ترى، هل من الجائز أن تعلن شركة صناعية عن قيامها بالتخطيط والتنفيذ لصناعة "باخرة بحرية" ثم تدعي هذه الشركة بأنه حدثت منها بعض الأخطاء أو الإهمال أدت إلى تحول "الباخرة" المزمع صناعتها إلى "طائرة" قفزت رغمًا عنها لتطير في السماء؟!... هل من المنطق والتفكير السليم أن نصدق مثل هذا الكلام؟!... أم أن المنطق والتفكير السليم يفرضان علينا أن نستنتج الحقيقة، في أن

تلك الشركة الصناعية لم تقدم من الأساس على صناعة "باخرة"، ولكنها أقدمت من البداية على التخطيط لصناعة طائرة.

وما نريد أن نستخلصه من هذا المثل هو أن الأخطاء والإهمال يستحيل أن تحول الخطة " قاهر" والتي بنيت فكرتها الأساسية على الدفاع عن "سيناء" وتدمير وسحق الجيش الإسرائيلي المهاجم، إلى الخطة "ثعبان" والتي بنيت فكرتها الأساسيةعلى: التخلي عن سيناء وتدمير وسحق الجيش المصري نفسه، بالضبط كما أن خطة صناعة باخرة لا يمكن أن تتحول بالأخطاء والإهمال إلى خطة صناعة "طائرة".

إذن هناك خطوط قاطعة فاصلة بين الخطة " قاهر" والخطة " ثعبان"، بالضبط كما أن هناك خطوط قاطعة فاصلة بين خطة لصناعة طائرة وخطة أخرى لصناعة باخرة.

صحيح أن الأخطاء والإهمال في تنفيذ الخطة " قاهر" قد تحدث خلل وثغرات في شبكة الدفاع عن سيناء ؛ قد تؤدي إلى هزيمة عسكرية... ولكن لاحظ، وضع مليون خط تحت: " أن هذه الهزيمة تحدث نتيجة لاشتباك فعلي وصراع والتحام بين الجيشين " المصري والإسرائيلي" من خلال وجود فعلي لخطوط شبكة الدفاع المصرية التي حددتها الخطة " قاهر".

خلاف الخطة "ثعبان" التي لا وجود فيها "لشبكة دفاع مصرية"... ولكن خطوط وأوضاع للقوات المصرية تضمن سلامة تقدم القوات الإسرائيلية الغازية لأرض "سيناء"، وتقديم كافة التسهيلات لإتمام استيلاء الجيش الإسرائيلي "لسيناء" وتدمير وسحق الجيش المصري وإحراز النصر الحاسم.

وهناك فرق رهيب في الشكل والمضمون الذي تسير عليه أحداث الحرب في كلا الهزيمتين... " الفرق رهيب ".

وكانت طبيعة الأهداف الخبيثة للخطة " ثعبان" واعتبارها جرائم ضد الأمن القومي المصري، هما ما فرضا على جنرالات " شلة المشير" سريتها وعدم الإعلان صراحة عنها.

ولذا... وكأمر طبيعي، كان ولابد أن تخرج الخطة " ثعبان" من تحت عباءة الخطة الوطنية " قاهر". تحت مبدأ "العمل خلاف القول" بمعنى: " إعلان شعارات وأهداف الخطة " قاهر"، أما الأفعال أو الأعمال فهي لصالح تحقيق الخطة " ثعبان".

والأمر بهذه الصورة، فإن البحث عن مقياس أو معيار للحكم في مثل هذه القضية الشائكة والملتوية... أصحابها يظهرون غير ما يبطنون... ويعلنون غير ما يفعلون... هو ما دفعنا إلى تطبيق القاعدة القانونية التي تحكم على الأفعال أو الأعمال التي صدرت فعلاً، دون الاعتبار للأقوال والشعارات المعلنة، وبناءً على هذه القاعدة، فقد قمنا برسم مواقع وأماكن القوات والوسائل العسكرية المصرية على خريطة "سيناء" لأرض المعركة، ليلة ٥ يونيو "حزيران" ٦٧ وقبل اندلاع الحرب، لنحدد بالضبط شكل ومضمون الخطة العسكرية التي دخل بها الجيش المصري حرب ٦٧ فعلاً، وهو ما كشف لنا أنها لم تشكل فقط "خطة" أخرى لا تمت بأي صلة للخطة " قاهر"، بقدر ما أنها شكلت خطة تهدف إلى تدمير وسحق الجيش المصري والتخلي عن "سيناء" وهي نفس أهداف الخطة المفترضة " ثعبان".

ولم يقتصر بحثنا على إثبات تنفيذ جنرالات " شلة المشير" للخطة " ثعبان".. ولكن تعدينا هذا الأمر لنقوم بإعادة البحث مرة أخرى، ليشمل مراحل حرب ٦٧ المختلفة... وذلك بالرجوع للوراء لما قبل اندلاع حرب ٦٧ بعام كامل... تلك الفترة التي يطلق عليها العسكريون " فترة الإعداد والتنظيم لحرب ٦٧ "، وقد يسأل البعض كيف ننسب هذه الفترة لحرب ٦٧، طالما أنه لم يكن يجوز لأحد أن يتنبأ بتحديد موعد لقاء مع إسرائيل في هذا التوقيت، باعتباره أمرًا من أمور الغيب؟... ولكن، لا ننسى أننا كنا في حالة حرب مع إسرائيل توقفت بناء على اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩، وهو ما يعني احتمال تجدد الاشتباك في أي وقت. وبالتالي فإن الفترة التي تسبق اندلاع أي معركة مع إسرائيل تعتبر هي فترة الإعداد والتنظيم لتلك المعركة.

وأهمية دراسة هذه الفترة، الوصول لمعرفة متى انتقلت " شلة المشير" من مرحلة التفكير والمناقشة في فكرة "إحداث كارثة قومية تصيب الشعب المصري بصدمة نفسية شديدة تفقده الثقة في صلاحية النظام الاشتراكي الناصري برئاسة الزعيم جمال عبدالناصر"، إلى مرحلة عقد النية والعزم والاتفاق والتخطيط لتنفيذ تلك الفكرة موضوع البحث - الادعاء السوفيتي - والتي سميناها بالخطة "ثعبان" ... كذلك وبنفس القدر كانت دراستنا لفترة التحضير لحرب ٦٧، هذا علاوة على "فترة الحرب الفعلية" وما بعدها... فيكون منهج البحث قد شمل جميع مراحل حرب ٦٧، ليكون الحكم في قضية ٦٧ هو الحكم النهائي الذي لا استئناف بعده.

وقد حددنا أسلوبنا في هذا البحث بأن نضع أولاً وباختصار شديد الخطوط الأساسية التي حددتها الخطة "قاهر" في كل مرحلة من مراحل الحرب، حتى

يمكننا استنتاج بالتالي: "القرارات والتعليمات والأعمال التي كان من الواجب والمفترض أن يقوم بها جنرالات "شلة المشير" في كل مرحلة... طالما أنهم أعلنوا التزامهم بتنفيذ الخطة "قاهر" للدفاع عن أرض الوطن، ثم نقارنها بكل "القرارات والتعليمات والأعمال" التي قاموا بها فعلاً على أرض الواقع والحقيقة- ! والتي كشفت لنا تطبيقهم للمبدأ "العمل خلاف القول" ! – لنحكم فيما إذا كانت في صالح تحقيق الخطة "قاهر" أم أنها شكلت خطة أخرى لا تمت بأي صلة بها، وأن أهدافها تطابق تمامًا أهداف الخطة المفترضة "ثعبان"، وسنبدأ بمرحلة الإعداد والتنظيم لحرب ٦٧.

٣- مرحلة الإعداد والتنظيم لحرب ٦٧: "تحليل و نقد"

يستطيع أي محلل أو باحث أن يكتشف بسهولة وجود خط زمني فاصل وقاطع، يقسم كل ما صدر من القيادة العسكرية المصرية سواء " قرارات أو تعليمات أو أعمال"، إلى فترتين زمنيتين منفصلتين تمامًا، أحدهما: " في صالح وفي سياق الخطة الوطنية " قاهر" التي تهدف لحماية الأمن القومي المصري، والأخرى الإضرار بمنظومة الخطة " قاهر"، أي تهدف للإضرار بالأمن القومي المصري، وفي سياق تحقيق أهداف الخطة " ثعبان"، التي كانت من أمور الغيب.

ويتحدد هذا الخط الزمني الفاصل والقاطع، بيوم صدور قرار تشكيل "القيادة العليا" للجيش المصري في منتصف عام ١٩٦٦... بمعنى: " أن جميع القرارات والتعليمات والأعمال " التي صدرت من القيادة العسكرية حتى هذا التاريخ كانت في مجملها لصالح الخطة " قاهر" وفي سياقها الوطني، أما بعد هذا التاريخ فلصالح الخطة " ثعبان" وفي سياقها المدمر والمخرب.

وسوف نقتصر بالطبع على دراسة الفترة من منتصف عام ١٩٦٦ – والتي بدأت بتشكيل القيادة العليا – باعتبارها تسبق الحرب مباشرة وهي بذلك فترة الإعداد والتنظيم لحرب ٦٧.

ويظهر في هذه الفترة الإشكالية المحورية وجود خطتان عسكريتان، أحدهما معلنة وهي خطة الدولة الرسمية " قاهر"، وقد تم توقف العمل بها، والخطة الأخرى الغير معلنة والتي بدأ تنفيذها فعلاً، وهي موضوع البحث فيما يسمى بالخطة " ثعبان"، وقد اقتصرنا على عرض ثلاثة مسائل، رأينا فيها الكفاية للتوضيح والإلمام بمضمون هذه الفترة وهي:

- إنشاء مراكز قيادة جديدة لتدار منها حرب ٦٧.

- تعيين القادة والضباط الذين سيقودون الجيش المصري في حرب ٦٧.
- نظام الإنذار في الدولة عند اندلاع حرب ٦٧.

أ- إنشاء مراكز قيادة جديدة لتدار منها حرب ٦٧:

قامت حكومة الثورة بإنشاء "هيئة الأركان العامة" على رأس الهيكل التنظيمي للجيش المصري، [لتدير جميع آليات حركة الجيش] – وذلك بمعاونة الخبراء السوفييت، وفقاً لأحدث وأكفأ التنظيمات بالجيوش الحديثة، وحيث تشكلت من: "هيئات وأجهزة وإدارات" في كافة تخصصات أسلحة الجيش وفي جميع مجالاته المتعددة. بحيث يضمن هذا التنظيم عدم صدور أي "قرار أو تعليمات" تخل بالاستراتيجية الأساسية لمنظومة الخطة "قاهر" التي تحقق أهداف الدولة في تأمين وحماية الأمن القومي المصري، والمحافظة على استقلال مصر، وقد نجحت هيئة الأركان في إعداد الجيش المصري، ليصبح أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط.

ومنذ منتصف عام ١٩٦٦، قامت " شلة المشير" بإنشاء مراكز قيادة جديدة – كان أخطرها إنشاء "القيادة العليا" لتصبح على قمة الهرم التنظيمي للجيش المصري بدلاً من "هيئة الأركان" – وقد كشفت مكونات وآليات العمل بتلك التنظيمات، بصورة حاسمة وقاطعة، عن أن تلك التنظيمات أنشئت بهدف تحقيق أمرما، تم تدبيره في الخفاء.

القيادة العليا" للجيش المصري في حرب ٦٧:

صدر قرار تشكيل " القيادة العليا" ليكون هو نفس تشكيل "مكتب المشير عامر"، بمعنى: أن المسألة لم تتعدى تغيير اسم " مكتب المشير عامر" إلى اسم "القيادة العليا ".

وطالما أن المحرك الفاعل لكل آليات العمل، وكل ما كان يصدر من "مكتب المشير عامر" هو: "ابن بدران" فإن تغيير اسم "مكتب المشير" إلى اسم "القيادة العليا"، لم يكن ليغير من حقيقة العناصر الفاعلة شيئًا... ليكون "ابن بدران" هو نفسه المحرك الفاعل لكل آليات العمل في " القيادة العليا"... مثلما كان في "مكتب المشير"، باعتبار أن تغيير الاسم لا يغير من المضمون أي شيء.

بمعنى: "أن "ابن بدران" الذي كان يدير آليات العمل من خلال "مكتب المشير" هو نفسه الذي سيدير آليات العمل من خلال: "القيادة العليا".

إذن، ما هي المشكلة؟!

بالفعل كان هذا هو المنطق، الذي تقبل به جميع القادة والضباط قرار تشكيل "القيادة العليا"، فطالما أن المسألة مجرد تغيير "الاسم" من "مكتب المشير" إلى "القيادة العليا"... فليس هناك بالتالي أي قضية بالمرة تستحق المناقشة.

ولكن ما تم فعلاً، كشف عن أن المسألة لم تكن تخضع لمنطق التفكير الذي تحكمه الثوابت، والمبادئ والأخلاق، والذي يقر بتطابق الظاهر والباطن، والأعمال في سياق الأقوال... في حين كانت القضية يحكمها منطق آخر، لا يعترف بتلك الثوابت، ولا بمبادئ الأخلاق، وحيث يرفع شعاري: "الغاية تبرر الوسيلة" و"العمل خلاف القول"... ليكون الحكم الصحيح على ذلك التشكيل الذي لم يتغير سوى اسمه، ليس من خلال مكونات التشكيل الداخلي الذي لم يتغير... ولا بما يعلنه من أهداف وطنية ونوايا حسنة... ولكن بما صدر منه بالفعل من قرارات وتعليمات وأعمال؛ كشفت عن تغيير جذري لكل آليات العمل... وقد حدث ذلك مع تغير الاسم.

من أين جاء إذن التغيير الجذري في: "آليات العمل"؟!... وما تفسير ما حدث في ذلك الانقلاب العظيم؟!.

أليس تشكيل "القيادة العليا" هو نفس تشكيل "مكتب المشير"؟!

أليس ضباط "القيادة العليا" هم أنفسهم ضباط "مكتب المشير"؟!

و"ابن بدران" هو "ابن بدران"؟!.. و"المشير" هو "المشير"؟!... كلا، لأن الشكل غالبًا ما يستخدم وفقًا لذلك المنطق، كوسيلة "للإيحاء" والتضليل، وحيث يقدم هذا "الشيء" في إطار خارجي، ليبدو أمام الآخرين في معنى ومفهوم حدده هذا الإطار الخارجي، ... في حين أن هذا "الشيء" يحمل مضمون آخر ومعنى ومفهوم لا يمت للإطار الخارجي بأي صلة... كل ذلك كان نابعًا من إيمانهم الراسخ بمبدأي الليبرالية الساميين: "الغاية تبرر الوسيلة" و"العمل خلاف القول".

ولذا، جاء التغيير الجذري والانقلاب العظيم، لا في محتويات الشكل... ولا في تغير الاسم... ولكن جاء فيما استقرت عليه النوايا في صدور هؤلاء "الجنرالات" الذين كانوا يمسكون بمقاليد الأمور، ويديرون كل "آليات" العمل داخل الجيش المصري، قبل تغيير الاسم وبعده، وذلك حينما عقدوا العزم والنية على أمر ما... لم يكن من الحكمة؛ إلا أن يخفوه على الآخرين، ولم نكتشف حقيقة ذلك الأمر إلا

بعد الزمان بزمان... حينما كنا نحلل ونبحث فيما انطوت عليه أعمالهم، فانكشفت لنا خطوط واضحة لملامح "خطة" ما تستهدف تحقيق أمر ما ولم تكن تلك الخطة سوى " ثعبان"، وذلك الأمر سوى: "إحداث كارثة قومية تصيب الشعب المصري بصدمة نفسية شديدة".

أما وأن هذا الأمر كان المستحيل تحقيقه من خلال "هيئة الأركان" طالما أن أغلب قادتها وضباطها من المصريين الشرفاء الذين لم يكونوا ليسمحوا بمجرد الحديث في مثل هذا الأمر... فضلاً عن التخطيط لتنفيذه.

أما وأن هذا الأمر كان من المستحيل أيضًا إعلانه على الملأ... ليظل في أعلى درجات السرية ومقتصرًا على كبار المؤسسين لتنظيم " شلة المشير".

إذن فلم يكن هناك مفر – في ذلك الوقت – إلا بعزل "هيئة الأركان" من قيادة الجيش والحرب... ليقوم تنظيم " شلة المشير" بقيادة الجيش والحرب من خلال المكتب السياسي للتنظيم وهو: " مكتب المشير"... وهو ما أدى إلى قلبهم دور "مكتب المشير" من مكتب سياسي بمثل سلطة "جنرالات" الجيش المصري على الدولة، حينما كانوا يشاركون حكومة عبد الناصر في حكم مصر – (وكانت تصدر منه كل قرارات جنرالات " شلة المشير" إلى كافة مؤسسات وأجهزة الدولة، هذا علاوة على المصادقة والتوقيع على كل ما تصدره أجهزة وهيئات "هيئة الأركان العامة" بدلاً من الفريق أ. محمد فوزي الذي عزلته " شلة المشير" من كافة اختصاصاته من الناحية العملية وليس الشكلية)- إلى دور قيادة عسكرية، تصدر التعليمات والقرارات العسكرية، وكأنها قيادة عسكرية حقيقية تملك مقومات وعناصر القيادة العسكرية!!... أو كأن الاسم قد نضح على المضمون... لقد حدث التغير الجذري والانقلاب العظيم في كل آليات العمل، حين أصبحت "القيادة العليا" هي القيادة العسكرية التي ستقود الجيش المصري إلى هزيمة وكارثة ٦٧... لتحقق الكارثة القومية التي ستصيب الشعب المصري بالصدمة النفسية الشديدة التي تفقده ثقته في النظام الاشتراكي الناصري.

ولم يعد مشروع أي قرار أو تعليمات يبدأ أولاً داخل الجهاز أو الإدارة المختصة والمتخصصة في ذلك الشأن، ثم مروره على الأجهزة الرقابية "بهيئة الأركان"، التي تقوم بتحليله وبحثه ومناقشته، لمنع بصورة حازمة وقاطعة ما يتعارض مع مصلحة الجيش المصري أو مع سياق الخطة " قاهر"... وبالتالي نجحت آليات العمل الجديدة في " القيادة العليا" من تخطي الأجهزة الرقابية المتخصصة "بهيئة الأركان"، لتطلق

في تحقيق الخطوط الأساسية للخطة "ثعبان" من خلال ضباط السكرتارية الذين أصبح اسمهم "المستشارين"... ولم لا؟!.. فالذي جعل من "مكتب المشير" " قيادة عليا". جعل أيضًا من الضباط السكرتارية "مستشارون" يصدرون القرارات والتعليمات مباشرة إلى وحدات الجيش ويتابعون تنفيذها.

ومن زاوية أخرى، فإن صورة "القيادة العليا"، بكل ما فيها... تعكس حقيقة الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر في منتصف عام ١٩٦٦ ؛ حين وصل جنرالات "شلة المشير" بالسلطة في الدولة إلى مرحلة الاستبداد... وأصبحت لهم اليد الطولى والعليا على كل مؤسسات وأجهزة الدولة، مثلما كان لهم السيطرة المطلقة على الجيش المصري، بعد فصله عن سلطة الحكومة الشرعية، بأسلوب الولاء الطائفي، حين أصبح أشبه بالجيش الطائفي... ولم يعد هناك شيء يقف في طريق تحقيق أملهم المنشود لقلب نظام الحكم الاشتراكي الناصري، وإعادة النظام الليبرالي الفاسد مرة أخرى، سوى إحداث كارثة قومية تحدث فجيعة وصدمة للشعب المصري تفقده الثقة في النظام الاشتراكي الناصري بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر، وحيث استقر الرأي بهم على أن تكون تلك الكارثة القومية في تدمير الجيش المصري وإسقاط "سيناء" في يد إسرائيل، من خلال إشعال حرب بين مصر وإسرائيل، وكأمر طبيعي تحتم على زعماء " شلة المشير" بأن يضطلعوا بأنفسهم على تحقيق، تلك المهمة التي وضعوا لها الخطة " ثعبان"، وذلك باعتبارها تضر بمصلحة الدولة والأمن القومي المصري... ومن ثم أيضًا أن تدار تلك الحرب، من داخل قيادة التنظيم السياسي وهو: " مكتب المشير"، وبالتالي تم تغيير اسمه إلى " القيادة العليا "، طالما أنه كان يستحيل أن تدار الحرب لتحقيق ذلك الهدف من داخل "هيئة الأركان".

وفي النهاية، إذا جاز لنا أن نلخص المعنى والمضمون من تشكيل "القيادة العليا"، فإننا نجده في المعنى والمضمون للخطة "ثعبان".... بمعنى أن: "القيادة العليا" هي تجسيد للخطة " ثعبان" في الواقع الحي الملموس... أو أن "القيادة العليا" والخطة " ثعبان" أشبه بالأصل والصورة.... حتى أنه لا يمكننا تصور وجود "القيادة العليا" بدون وجود للخطة " ثعبان" أو وجود للخطة " ثعبان" بدون وجود "للقيادة العليا".

ونرى الاكتفاء بتحليل " القيادة العليا"، باعتبار أن باقي مراكز القيادة التي أنشأتها "شلة المشير" للدخول في حرب ٦٧، لا تعدوا أن تكون مكملة لدور "القيادة العليا"، وتكرار لما سبق أن عرضناه سابقًا، وعلى القارئ الرجوع للفصل رقم ١٠ لمراجعة تلك التنظيمات - ذلك أننا على موعد مع الخطوة التالية "لشلة المشير" -

والأخطر - في طريقها نحو الحرب... ألا وهي: تشكيلها "وزارة الحرب"، بتعيين "ابن بدران" وزيرًا للحربية في خريف عام ١٩٦٦.

وزارة الحربية عنصر فاعل في ادارة المعركة العسكرية:

كيف نفسر تعيين "ابن بدران" وزيرا للحربية مع احتفاظه بمنصبه باعتباره القائم بأعمال المشير عامر بالقيادة العليا؟... هل كانت مهام وواجبات منصب وزير الحربية، بكل تبعاته السياسية والتزاماته من قبل السلطتان "التنفيذية والتشريعية"، لا تحتاج منه أي عناء أو مجهود أو الوقت الكثير، حتى تضاف إلى مهام وواجبات وظيفته "بالقيادة العليا"... في وقت لم يعد "ابن بدران" القائم بجميع أعمال المشير عامر فقط، بقدر ما أصبح القائد الحقيقي والفعلي للجيش المصري؟.

إذن: تعالى نبدأ أولاً بتحليل رأي "الجنرالات" في ذلك القرار.

رأي "الجنرالات" – ومنهم فريق أ. محمد فوزي – في إسناد الوزارة لـ "ابن بدران"، إيجاد مبرر للوضع الشاذ لذلك العقيد "ابن بدران" بكونه القائد الفعلي والحقيقي للجيش المصري، ولم تتعدى رتبته العسكرية "مقدم"، في وقت كانت الأقدمية والرتبة العسكرية محل الاعتبار والتقديس في هذه المؤسسة العسكرية البيروقراطية... وهو ما كان يثير – كأمر طبيعي – بعض الحرج لكبار الجنرالات، وبالتالي جاءت " الوزارة " في إطار تقديم "حجة " ليستندوا إليها لإسقاط براقع الحياء من وجوههم، باعتباره قد تجاوز مسألة الأقدمية والرتبة العسكرية إلى " الوزارة "، والتي اعتبروها – من وجهة نظرهم – فوق الأقدمية، لينحنوا له ؛ كي يعلوا بحذائه فوق رؤوسهم، ويرأس اجتماعات كبار "الجنرالات"، وفيها أعلى الرتب العسكرية، حتى قادة الأسلحة الرئيسية من رتبة الفريق أول وكذلك – مع شديد الأسف – رئيس الأركان الفريق أ. محمد فوزي شخصيًا الذي كان بحكم القانون الرجل الثاني في الجيش بعد المشير عامر مباشرة!!.

على أن هذا التفسير " للجنرالات" والذي يجعل من " الوزارة " مجرد "لقب" أو رتبة شرفية، تمنح حاملها تجاوز مسألة حداثة الأقدمية وصغر الرتبة العسكرية، كي يعترف به كقائد عام في العلن بدلاً من الخفاء، وفي النور بدلاً من الظلام، هو تفسير يحتاج إلى تفسير، ذلك لأن مسألة "ابن بدران" وقيادته للجيش، لم يكن ينقصها فقط الأقدمية والرتبة العسكرية – سواء [لعدم حصوله على أي مؤهلات عسكرية كدورة أركان حرب مثلاً، أو أي خبرة في أي مجال عسكري، حتى أن خبرته لم تتعدى سكرتير بمكتب المشير عامر يدير بعض الأعمال الإدارية المكتبية]

– حتى يقال أن "الوزارة" قد استكملت له ذلك النقص، بقدر ما عكس هذا التبرير سؤال استنكاري... كيف يعلن هؤلاء "الجنرالات" عن مبرر لخضوعهم تحت إمرة ضابط برتبة "مقدم" – تم ترقيته إلى رتبة " العقيد" في نفس يوم توليه " الوزارة " بدلاً من تقديمهم مبرر لعدم ثورتهم لتصليح هذا الخلل الخطير، أو ذلك الأمر المشين؟!.

على أن هذا الأمر، قد كشف عن أن الأقدمية والرتبة العسكرية لم تكن محل الاعتبار فيما بين قمة القيادات السياسية لتنظيم " شلة المشير"... ذلك لأن الجيش الطائفي تقوده الزعامات السياسية وليس الرتب العسكرية، وهو ما جعل من "حسن نصر الله" قائدًا لميليشيات "حزب الله" في لبنان، مثلما كان "ابن بدران" قائدًا للجيش المصري الطائفي في حرب ٦٧، طالما أن أساس الاختيار للكفاءة والقدرات السياسية وليس للكفاءة والقدرات العسكرية... أما إمكانات وقدرات "ابن بدران" فقد أجاب عنها الفريق أ. مرتجى في سؤال عن رأيه في "ابن بدران": " يفهم في نواحي الدخول في الفتن والمؤامرات ".

والباحث المحلل في وقائع وأحداث الصراع بين " شلة المشير" والزعيم جمال عبد الناصر، يجد لـ " ابن بدران" الدور الفاعل الرئيسي في جميع الأحداث ؛ حتى يمكننا أن نرجع إليه الفضل الأول في نجاح " التنظيم" سواء بتشكيل خلايا أهل الولاء وسيطرته على الجيش أو عملية فصل الجيش عن سلطة الدولة أو تدخل " شلة المشير" في شئون الدولة كسلطة تحكم مصر فوق سلطان الدولة وحكومة عبد الناصر، حتى يكون "ابن بدران" قد تولى زعامة تنظيم " شلة المشير" عن استحقاق وجدارة.

وكما أن " لحسن نصر الله" النفوذ والسلطان على ميليشيات "حزب الله"، باعتباره زعيمًا دينيًا لطائفة الشيعة "بلبنان"، كذلك كان لـ" ابن بدران" نفس النفوذ والسلطان داخل تنظيم " شلة المشير" باعتباره زعيمًا لطائفة الأيدولوجية الليبرالية التي يؤمن بها أعضاء التنظيم، وهو ما جعل لـ" ابن بدران" السلطة المطلقة داخل الجيش، يأمر فيطاع... حتى أن "الجنرالات" كانوا يؤدون له التحية العسكرية ؛ كنوع من المزايدة في الولاء والإخلاص للعقيدة " الليبرالية"... كل هذا دون أن يملك السلطة القانونية أو الشرعية النابعة من مهام وظيفته في الهيكل التنظيمي للجيش.. أمر غاية في الغرابة... ولكنه حقيقة وواقع قد يكون أغرب من الخيال!!.

أما وأن الأحداث قد كشفت بالدليل القاطع، أن " الوزارة " لم تسند لـ" ابن بدران" كي يتجاوز بها مسألة الأقدمية والرتبة العسكرية، كما ادعى هؤلاء "الجنرالات".

أما وأن طريقة وأسلوب طرح "الجنرالات" لهذه القضية، كان بهدف تضليل وخداع الرأي العام المصري عن حقيقة فكر وأيدولوجية تنظيم " شلة المشير" وأهدافه السياسية - [من خلال إضفاء الغموض والسرية الكاملة حول طبيعة "التنظيم" وزعمائه الفاعلين، وكيفية صنع القرار وإدارة آليات العمل وأسلوب إدارة الصراع مع حكومة الثورة] - وبالتالي عدم التقاط أي خيط قد يوصل إلى إدراك حقيقة هدفهم من إشعال حرب ٦٧، وكيف أمكنهم إحداث الكارثة القومية لتحقيق أملهم المنشود في إرجاع النظام " الليبرالي" مرة أخرى.

أما وأن أسلوب طرح جنرالات "شلة المشير" لأي قضية من خلال مبادئ "التنظيم" - "القول خلال العمل" و"الغاية تبرر الوسيلة" - فإن الحكم على هذه القضية مثل غيرها من القضايا، يكون من خلال بحث وتحليل كل ما قام به "ابن بدران" كوزير للحربية - دون اعتبار للأقوال والشعارات المعلنة - وكيف أتاح له ذلك المنصب السياسي من وسائل وإمكانات وسلطات للتدخل في السياسة الخارجية المصرية، لدفع مصر إلى الحرب... وهو ما اتضح بالدليل القاطع، وذلك من خلال دراسة الشق السياسي لأزمة ٦٧، وكيف قام(*) "ابن بدران" بالدور الفاعل لإشعال الحرب، بما يشبه الدسائس السياسية التي كانت تدار بين الدول الأوربية في القرون الوسطى، وذلك حين قام "ابن بدران" بإقناع الحليف السوفيتي بعدم وفاءنا بالعهود والمواثيق التي أبرمناها معه، والتي تلزمنا باتباع استراتيجية عسكرية دفاعية تجاه إسرائيل، حيث أننا نخطط للهجوم على إسرائيل، وكذلك قيامه بنفس الدور مع القيادات السياسية المصرية، حين أبلغها - كذبًا - بتأييد السوفيت لنا سياسيًا وعسكريًا على انتهاجنا تلك السياسة العدوانية اتجاه إسرائيل؛ وقد ترتب على هذه المؤامرة؟! اشتعال حرب ٦٧ بيننا وبين إسرائيل التي يعاونها المعسكر الغربي الأمريكي، وبدون مساندة الحليف الاستراتيجي السوفيتي لنا. الأمر الذي يكشف عن أن إسناد الوزارة لـ"ابن بدران"، كان بمثابة تشكيل "شلة المشير" لوزارة الحرب، ذلك باعتبار أن اشتعال حرب ٦٧ ارتهن على دور " ابن بدران" كوزير للحربية في أزمة ٦٧.

(*) راجع دور "ابن بدران" في إشعال حرب ٦٧- الفصل الثامن بالجزء الأول من الكتاب "الثعابين".

ب- تعيين القادة والضباط الذين سيقودوا الجيش المصري في حرب ٦٧:

ظلت إدارة "كاتم أسرار" وهي الإدارة المختصة بشئون الضباط وحركة تنقلات القادة والضباط في مراكز الجيش المختلفة، بالالتزام بالعمل بالشروط الواجبة واللازم توافرها في القادة والضباط لشغل المراكز القيادية بالجيش المصري، حسب التعليمات واللوائح المنظمة في هذا الشأن... وكانت التجاوزات في حدود النسب البسيطة التي لا تنفي سلامتها، وهو الأمر الذي يتمشى مع مصلحة الجيش المصري وفي سياق الخطة " قاهر" للدفاع عن أرض الوطن، وذلك حتى منتصف عام ١٩٦٦ تاريخ إعلان تشكيل "القيادة العليا" حيث بدأ بعد ذلك التاريخ المشئوم إصدار "ابن بدران" لحركة تنقلات القادة والضباط باسم "القيادة العليا" مباشرة، باعتبارها "سلطة عليا"، وبدون إعدادها وتنظيمها ومراجعتها بإدارة " كاتم الأسرار" ليصنع من تلك "الحركة" عنصر أساسي لتخريب الجيش المصري وفي سياق العمل في الخطة " ثعبان"، وقيادة الجيش إلى كارثة ٦٧.

ويمكننا تقسيم القادة والضباط في نشرة التنقلات إلى فئتين، أحدهما فئة جميع القادة والضباط الذين يشكلون الهيكل الرئيسي للجيش المصري، والأخرى فئة كبار القادة "الجنرالات" أصحاب المناصب الرئيسية على قمة مراكز القيادة.

تعيين القادة والضباط:

أصدر "ابن بدران" حركة تنقلات "القادة والضباط" التي شملت أغلب الضباط والقادة... حتى أنه لم يتبقى قائد في وظيفته إلا نادرًا!!.

وذلك لتحقيق مضمون النظرية الأمريكية: "الفوضى الخلاقة"، حيث شملت الفوضى كافة أجزاء الجيش وتغلغلت في أعماقه حتى النخاع ؛ ليتحقق الهدف منها وهو: تهيئة المناخ النفسي والسيكولوجي الملائم لتنفيذ الخطة "ثعبان"... وذلك بصناعة أسباب تخلق "التوتر" والقلق والشعور بعدم الاستقرار أو الاتزان وعدم استطاعة أي فرد التركيز للتفكير في أي موضوع، وبالتالي عدم فهم وإدراك حقيقة ما يحدث حوله، وهو بالفعل المناخ الملائم للتحول من العمل بالخطة " قاهر" إلى العمل مباشرة بالخطة " ثعبان".

نعم... أحدثت تلك "الحركة" ضجة كبيرة في أوساط القادة والضباط ؛ ليقول عنها الفريق " الحديدي": " أنه لم ينتهي طنينها أو التعليق عليها إلا مع اشتباكات حرب ٦٧ "، ولم تكن تلك الضجة الكبيرة بسبب فقط شمول الحركة أغلب القادة والضباط، ولكن أيضًا بسبب: " الإخلال الشديد بالشروط الواجبة في القادة

والضباط لتعيينهم في تلك المراكز القيادية "، حسب التعليمات واللوائح المنظمة في هذا الشأن. أي أن حركة التنقلات استهدفت تبديل أغلب القادة و الضباط، الذين كانوا قد وصلوا – كأمر طبيعي – إلى درجة عالية من الكفاءة القتالية داخل وحداتهم العسكرية – [بعد حصولهم على الخبرة العملية من التدريب في مراحل التدريب القتالي المتواصل، وهو الأمر الذي يتطلب عدة سنوات من التدريب الشاق المتواصل] – بآخرين لا يملكون أي مؤهلات أو كفاءة أو خبرة عملية تتناسب مع المراكز القيادية المعينون عليها، والنتيجة المستهدفة من هذه " الحركة" سقوط الكفاءة القتالية لوحدات الجيش المصري... ذلك أن تعيين قائد لوحدة عسكرية بدون استيفائه الشروط اللازمة لتوليه هذا المنصب القيادي يساوي عدم صلاحيته لقيادة هذه الوحدة... أي أنه لم يعد يعتد بها كوحدة قتالية من الناحية الفعلية، وطالما أن " حركة التنقلات " قبيل الحرب شملت أغلب قادة وضباط وحدات الجيش المصري المشتركة في حرب ٦٧.. فإن ذلك لا يعني سوى: "ضياع الجيش" وأنه أصبح في " الباي باي ".. أو أنه تم تدميره بالفعل، قبل أن تبدأ المعركة العسكرية. وهو الأمر الذي يحقق أهداف الخطة " ثعبان" وفي سياقها المدمر..

هذا ومن جهة أخرى، فإن جهل القادة والضباط بمهام عملهم وضعف كفاءتهم القتالية، وما يترتب عليه من فقد الثقة بين الجنود والمرؤوسين وقائدهم الذي لا يعرف كيف سيقودهم في الحرب!... إلى النصر أم إلى هلاكهم؟... يهيئ المناخ النفسي والسيكولوجي المناسب لعدم مناقشته أو حتى فهم أبعاد الخطة " ثعبان" التي يندفع إلى تنفيذها دون أن يعي أو يدرك أنه يذهب إلى حتفه وهلاكه بإرادته، هو و كل من تحت قيادته.

اختيار كبار القادة " الجنرالات ":

تركزت شروط اختيار " الجنرالات" في المراكز القيادية الرئيسية لحرب ٦٧، في شدة انتمائهم وإخلاصهم لمبادئ التنظيم السياسي " لشلة المشير" والإيمان الشديد بالأيديولوجية العقائدية والثقافية " الليبرالية "، ومبادئ وقيم المثل العليا التي تسمح لهم بالقيام بمهمة تدمير وسحق الجيش المصري وإخلاء "سيناء" لإسرائيل.. وهي مهمة كان من المستحيل أن يقبلها أي "جنرال" مصري، حيث اتضح أن هذه الشروط لم تكن متوفرة إلا في أشخاص معدودين.. حيث تم استدعائهم من كل مكان.. فهذا "جنرال" كان يعمل في عاصمة ألمانيا، لتدبير احتياجات الجيش المصري من أسواق

الدول الأوربية، وذاك "الجنرال" كان يعمل في سفارة باكستان، وآخرين كانوا يعملون في هيئات إدارية "بالقاهرة".

والجدير بالنظر في تحديد ميعاد استلام هؤلاء "الجنرالات" لمناصبهم في "سيناء"، ليكون قبل الحرب بيوم واحد أو يومين على الأكثر، باعتبار أنها المدة الزمنية الكافية لإتمام إجراءات عملية التسليم والتسلم بينهم وبين القادة القدامى، وأن زيادة المدة لأكثر من ذلك، أمر غير مرغوب فيه، لأنه قد يؤدي إلى حدوث صلة مودة وتعاطف ورحمة بينهم وبين الضباط المرؤوسين، وهو الأمر الذي يشكل خطورة قد تؤدي إلى ترددهم في تنفيذ مهامهم المكلفين بها، لقيادة هؤلاء الضباط والجنود إلى هلاكهم وحتفهم.

كذلك كان في تغيير جميع قادة التشكيلات ورؤساء أركانهم في وقت واحد ؛ ألا تتيح هذه المدة القصيرة جدًا، حدوث الصراع التقليدي بين القائد ونائبه، كضرورة تتطلبها خطورة وحساسية الأهداف الغير وطنية والغير أخلاقية للخطة "ثعبان".

هذا – بالطبع – مع سقوط شروط الكفاءة القتالية بصورة مطلقة، لأنه ليس المطلوب منهم – كما في الخطة " قاهر" – إدارة الصراع المسلح ضد جيش الأعداء لتحقيق النصر – ولكن المطلوب سرعة إنهاء هذا الصراع لصالح العدو لتحقيق الهزيمة البشعة، ولم يكن يتطلب هذا الأمر سوى أن يقوموا بإطلاق صيحة "الانسحاب" إلى وحداتهم المرؤوسة، وبدون أن يصدروا خطة وتعليمات لتنظيم "الانسحاب"، ثم يقوموا بغلق مراكز قياداتهم، وتقطيع شبكة الاتصال التي تربطهم بالوحدات المرؤوسة [حتى يضمنوا عدم وصول أي تعليمات من "هيئة العمليات" بالقاهرة، لمعاونة الوحدات المقاتلة في تنظيم عملية الانسحاب، وبالتالي يضمنوا ضياع وهلاك الجيش المصري]، ثم يركبوا عرباتهم الجيب، لينطلقوا يسابقون الريح، فارين من ميدان القتال، ليعبروا قناة السويس إلى الإسماعيلية.

وعلى النقيض تمامًا، نجد أن الخطة " قاهر" كانت تشترط في القائد الذي سيقود " التشكيل".. أو أي وحدة عسكرية – في الحرب، أنه ما زال يمارس قيادة هذا " التشكيل" منذ فترة من الزمن – [عدة سنوات] – كافية لانصهاره داخل التشكيل، حيث يصبح كيان متجانس ومتفاهم، يعمل كفريق واحد، وهو ما أشترطت عليه قوانين الحرب حين فرضت عدم تغيير أي قائد من منصبه القيادي بعد صدور الأمر الإنذاري بالحرب – إلا في حالات الضرورة القصوى وتكون في حدود

الحالات الفردية الاستثنائية – حتى يكون بالتالي تغيير جميع قادة التشكيلات ورؤساء أركانهم في " التقييم القانوني" جريمة يعاقب عليها القانون العسكري، خاصة وأن هذا التغيير صدر بعد الإعلان الرسمي بتوقع احتمال اندلاع الحرب بنسبة ١٠٠ ٪.

ج- نظام الإنذار في الدولة وقتما اندلعت حرب ٦٧:

وضعت القيادة العسكرية ضمن عناصر خطة تأمين و حماية الأمن القومي المصري - الخطة "قاهر" - "نظام الإنذار للدولة"، طبقًا لأسس ومبادئ العلم العسكري، وعلى أحدث ما وصلت إليه نظم الإنذار في العالم، وذلك لتأمين الأمة المصرية من مباغتة جيوش الأعداء بالهجوم وغزو أراضينا، دون أن نكون قد أخذنا أهبة الاستعداد للحرب ولقاء الأعداء.

أما وأننا، قد قمنا بكل الإجراءات الوقائية ؛ لتفادي مسألة "المفاجأة"، حتى أنه كان من الصعوبة بمكان - ولا أقول من المستحيل - أن تحدث لنا أي " مفاجأة" بهجوم الأعداء.

أما وأننا، قد أنذرنا فعلا بالحرب، وحيث رفعنا درجات استعداد جيشنا إلى درجة الاستعداد الكاملة للقتال والحرب.

فإن مسألة إحراز إسرائيل " المفاجأة " وتدميرها للطيران المصري في حرب ٦٧، هي قضية القضايا، ومفتاح لغز كارثة ٦٧، حيث تكشف بوضوح كل أبعاد وملامح تلك الخطة العسكرية التي نفذها جنرالات الجيش في ٦٧... حتى أنه يمكنك أن تقتصر البحث والتحليل على هذه القضية ؛ للحصول على نفس النتائج التي تصل إليها عند بحث وتحليل قضية ٦٧ برمتها، وبكل عناصرها وأحداثها.

وطبقًا للمنهج الذي وضعناه لهذا البحث، علينا أولاً أن نضع الخطوط الأساسية لإجراءات التأمين والوقاية لتفادي " مفاجأة " العدو بالهجوم وبدء الحرب – كما حددتها الخطة الوطنية " قاهر" - ويطلق على هذه الإجراءات اسم " نظام الإنذار" وحيث تنقسم إلى ثلاث أنواع: " استراتيجي – تعبوي – تكتيكي".

الإنذار الاستراتيجي:

خضع هذا " النظام" لاعتبارات سياسية عالمية وتحالفات دولية، أكثر من الاعتبارات الأخرى، حيث ارتبطت مصر استراتيجيًا بالمعسكر السوفيتي، في حين ارتبطت إسرائيل بالمعسكر الغربي المعادي، وكذلك المعاهدات الإقليمية، ومنها

معاهدة الدفاع المشترك مع الشقيقة " سوريا " وبالفعل جاء "الإنذار الاستراتيجي" بالحرب، تبعًا لتوقع هجوم إسرائيلي على "سوريا " وقد قامت "القيادة العليا " بإصدار تعليماتها لتنفيذ جميع الإجراءات الواجبة في هذا الشأن، وقد تناولنا هذا الموضوع بالشرح في الفصل الحادي عشر من الكتاب وهو: مرحلة التحضير لحرب ٦٧ ".

الإنذار التكتيكي:

موضوع عسكري بحت ضمن موضوعات التكتيك و يشمل الاجراءات الواجبة لانذار و تأمين و حماية الوحدات العسكرية المقاتلة في مناطق تمركزها، و الموضوع استبعدناه من البحث.

الإنذار التعبوي:

حددت الخطة "قاهر" نظام الإنذار التعبوي في عنصرين رئيسيين هما:

١)- " **نطاق الأمن** ":

حدد خبراء وأساتذة " التكتيك " إجراءات تأمين القوات العسكرية من الهجوم المباغت أو المفاجئ للعدو... ولم يضعوا فقط الأسس والمبادئ والقواعد العامة التي يجب تطبيقها، ولكنهم وضعوا أيضا نظامًا دقيقًا، حددوا فيه بدقة أسلوب العمل في جمع الظروف والأوضاع المختلفة في الحرب، حتى كان من الصعوبة بمكان – ولا أقول من المستحيل – أن ينجح العدو في تحقيق المفاجأة عند الالتزام بتطبيق هذا النظام والذي يعرف باسم " نطاق الأمن"، ويتلخص هذا النظام في أبسط صورة في الآتي:

يتم تشكيل " نطاق الأمن" من وحدات عسكرية صغيرة ذات أسلحة خفيفة، تنشر أمام خط الدفاع الرئيسي، وحتى الحدود السياسية مع إسرائيل، وفي جميع الأماكن المحتمل تقدم الجيش الإسرائيلي منها... وذلك للمراقبة والتبليغ عن أى تحرك لجيش الأعداء – قبل عبوره الحدود السياسية للدولة في اتجاهنا – وذلك لأقرب وحدة عسكرية مباشرة على خط الدفاع الرئيسي، والتي هي الأولى في سلسلة التبليغ " بإشارة الإنذار" بالحرب. لتنتقل " الإشارة " من قيادة تلك الوحدة إلى القيادة الأعلى. وهكذا... ينتشر بلاغ " الإنذار بالحرب" بأسرع مما يتخيله إنسان، وهو تسلسل عكسي... أي من القيادة الأصغر إلى القيادة الأعلى... حتى تصل إلى "هيئة العمليات" والقائد الأعلى... ولا يخفى على القارئ الحكمة والمغزى من إقرار خبراء وأساتذة التكتيك لهذا التسلسل، حيث لا معنى ولا قيمة للنظام برمته ؛ طالما

لم يحقق سرعة إبلاغ الرجال المقاتلين المرابضين على خط النار، والأقرب لهجوم العدو الإسرائيلي، بأن موعد اللقاء قد حان، وعلى كل مقاتل أن يتخذ موقعه المحدد في المعركة وهو على أكمل هيئة ؛ وإلا فإنه لا مناص من مفاجأة جيش الأعداء لرجالنا المقاتلين أثناء راحتهم – وممارستهم لبعض أعمالهم الطبيعية مثل الإعاشة وأخذهم على غرة.

نعود إلى ما نفذ فعلاً في حرب ٦٧... لنسأل، هل قام "الجنرالات" بالالتزام ببنود نظام " الإنذار التعبوي" تبعًا لأسلوب عمل " نطاق الأمن" كما وضعه خبراء وأساتذة التكتيك وحددته الخطة " قاهر"؟.

كلا... فقد قام "الجنرالات" بتغيير جذري لنظام سلسلة تبليغ " إشارة الإنذار " ليس فقط بما يخل بالنظام وفي إطار تحقيق المضمون والهدف.. ولكن – مع الأسف – بما يقلب الهدف من النظام نفسه إلى النقيض... بمعنى: " أن نظام سلسلة التبليغ الجديدة ضمنت عدم وصول " إشارة الإنذار" إلى وحدات الجيش المصري بما يضمن تحقيق المفاجأة لإسرائيل!!.

تعالى نحلل معًا النظام الجديد لنكشف ما يهدف إليه في عدة نقاط:

- تبدأ سلسلة التبليغ من وحدات " نطاق الأمن"، إلى مكتب مخابرات العريش، الذي يرسل الإشارات إلى مكتب " ابن بدران" الذي يحتفظ بها حتى انتهاء الجيش الإسرائيلي من تحقيق " المفاجأة "، وذلك بتدميره الطيران المصري، ووصول مدرعاته لتهاجم بغتة مقاتلينا الشرفاء على الخط الرئيسي الأمامي للدفاعات... وحتى ما إذا أصبحت " إشارات الإنذار" مجرد خبر لحدث ماضي لا قيمة له ولا أهمية ؛ أرسلها " ابن بدران" إلى " هيئة العمليات ".
- السيطرة المطلقة لـ " ابن بدران" على " إشارات الإنذار"، جاءت من خلال سيطرة جنرالات " شلة المشير" على جميع آليات العمل في الجيش المصري، وهو ما أتاح له حرية تغيير النظام، وكذلك حرية اختيار القادة والضباط الذين تسمح أخلاقهم وثقافتهم لمثل هذا العمل المشين، مثل اختياره المقدم إبراهيم سلامة كرئيس لمكتب مخابرات العريش، والذي له الدور الفاعل الرئيسي في المحافظة على سرية " إشارات الإنذار" ببدء الحرب المرسلة من وحدات "نطاق الأمن"، وعدم تسرب الخبر إلى القوات المصرية، لضمان تحقيق المفاجأة لإسرائيل وتدميرها الطيران المصري، كذلك وبنفس القدر من السرية كان "ضباط القيادة العليا"،

والذين اطلق عليهم اسم "المستشارون" والذين هم أنفسهم ضباط "مكتب المشير" قبل تغيير الاسم.

- نجاح "ابن بدران" في تغيير مهمة " نطاق الأمن" من وسيلة لإنذار رجالنا المقاتلين والأمة المصرية بهجوم العدو وبدء الحرب، إلى وسيلة لتحقيق المفاجأة لإسرائيل، كان في نجاحه في استخدامه فلسفة " السرية " والأمن – [والتي برع في استخدامها كمبرر لكل أعمال الهدم والتخريب التي قامت بها " شلة المشير" سواء داخل الجيش أو في مؤسسات وأجهزة الدولة فيالقطاع المدنى] – ففي حين أن طبيعة " إشارات الإنذار" هي العلن وإعلام جميع أفراد الأمة فضلاً عن أفراد الجيش بنذير الحرب... نجد أن " ابن بدران" بجعلها إشارات سرية، ونجاحه في منع وصولها لأي فرد من المصريين الوطنيين الشرفاء، قد ضمن بذلك تحقيق المفاجأة لإسرائيل... حتى أنك تجد أن القضية لم تكن في تغيير سلسلة التبليغ وسفر "الإشارات" في رحلة طويلة من مكتب مخابرات العريش إلى مكتبه بالقاهرة، بقدر ما تحددت في " السرية "، فقد كان "مطار العريش" على بعد خطوات من "مكتب مخابرات العريش"، فضلاً عن القوات المصرية المنتشرة في مواقعها بالعريش، وكان إنذارهم بهجوم العدو الإسرائيلي لا يكلف مكتب مخابرات العريش أي شيء، دون أن يعطل ذلك التبليغ مكتب " ابن بدران" حسب ذلك النظام] – وهو الأمر الذي يكشف لنا بصورة جلية أن مسألة " السرية " هذه كانت الهدف المقصود من ذلك النظام برمته، والذى يضمن بالتالي تحقيق المفاجأة لإسرائيل.
- شملت " السرية " الحكومة المصرية ورئيسها الزعيم جمال عبد الناصر وجميع أفراد الشعب المصري ؛ في حين كان من الواجب وصول الإنذار إلى كل فرد من أفراد الشعب المصري. حتى يمكن لجميع أجهزة الدولة فضلاً عن كل فرد في الدولة، بالقيام بدوره حسب ما هو مخطط لذلك اليوم الموعود... فالحرب الحديثة لم تعد مجرد صراع عسكري بين جيشين... ولكنها صراع بين دولتين، كل دولة منهما تحشد كل مواردها المادية والمعنوية والحضارية في هذا الصراع.

وكان أفدح عواقب " تلك السرية " تركزت في عدم إبلاغ الخارجية المصرية والزعيم جمال عبد الناصر ببدء عملية غزو العدو لأراضينا، حيث كان يمكن لرجال السياسة المصريين الشرفاء بقيادة مايسترو وثعلب السياسة المصرية الدكتور محمود فوزي – كذلك بقوة نفوذ الزعيم جمال عبد الناصر وعلاقاته بالاتحاد

السوفيتي ودول الكتلة الشرقية الاستعانة بهم بتدخلهم عسكريًا أو حتى إيقاف تلك الحرب، قبل أن يحمي وطيسها وذلك بمجرد وصول أول إشارة إنذار الساعة ٤ صباحًا، أي قبل وصول المدرعات الإسرائيلية إلى خط الدفاع الرئيسي أو تدمير الطيران المصري بحوالي ٥ ساعات، مما يكشف عن أن هدفهم كان عدم إتاحة الفرصة للزعيم جمال عبد الناصر – فضلاً عن رجال الخارجية – للقيام بأي مساعي دبلوماسية لتدخل السوفييت لإيقاف تلك الحرب أو معاونتنا عسكريًا.

تعالى نخرج عن الإطار النظري.. إلى التطبيق العملي، في واقع الحرب وأحداثها... لننظر ونرى، ما جسده نظام الإنذار الجديد، في الواقع الحي الملموس، وكيف حكمت قوانين هذا النظام حركة المعركة ونتائجها منذ اللحظة الأولى من بدء الحرب، وقد تبلورت منذ أولى مشاهد ومواقف الحرب في صورة غاية في الدراما.

تعالى، نرجع إلى الوراء... إلى فجر ذلك اليوم الحزين، ٥ يونيو "حزيران" ١٩٦٧ الساعة ٤ صباحًا مع أول " إشارة إنذار"، أرسلتها إحدى دوريات "نطاق الأمن" إلى " مكتب مخابرات العريش"... ثم تتابعت الإشارات تنذر بقدوم جيش الأعداء.. إلى ذلك المكتب اللعين... مئات الإشارات، مع عبور جيش الأعداء حدود مصر الشرقية... ومع تقدمه وتوغله في أراضينا واصطدامه – كأمر طبيعي – بوحداتنا الصغيرة " لنطاق الأمن"...

ولما كانت تلك " الإشارات " تحمل مع نذير الحرب، طلب هذه الوحدات الصغيرة المعاونة والاستغاثة من قواتنا الرئيسية – حسب ما هو متفق عليه في الخطة " قاهر" – بستر انسحابهم بنيران المدفعية الثقيلة والمتوسطة وضربات الطيران... فقد كان منع " ابن بدران" وصول تلك " الإشارات " إلى قواتنا هو ما يعني: " التخلي عنهم وتقديمهم قربانًا وفتح شهية لآلات الحرب الإسرائيلية المتعطشة لدماء الشهداء المصريين "... ألا ترى في ذلك الموقف: "طعنة غدر وخيانة "؟.

حاول أن تستجمع الصورة الصحيحة والشديدة الدرامية، ومن خلال أن تتخيل نفسك واحد من المقاتلين المصريين في وحدة من وحدات " نطاق الأمن " –[جندي أو ضابط برتبة ملازم أو ملازم أول قائد لفصيلة صاعقة كوحدة من تلك الوحدات] – وقد كلفت بمهمة الحراسة والمراقبة وإنذار القوات الرئيسية بتقدم جيش الأعداء لغزو أراضينا، وفي حين أنك أديت مهمتك على الوجه الأكمل، لم تقوم القوات الرئيسية بواجبها لمعاونتك في انسحابك إلى خط الدفاع الرئيسي – حسب أسلوب القتال المتفق عليه، والذي أقره التكتيك والعلم العسكري والمحدد في الخطة "

قاهر" – وظللت ترسل " الإشارات " بتقدم جيوش الأعداء وطلب المعاونة... وأنت على ثقة و يقين بأن قادتك " الجنرالات" لن يخذلوك ويتركوك للأعداء يحيطون بك من كل جانب... حتى لقيت مصيرك المحتوم تحت جنازير الدبابات الإسرائيلية... أترى أبشع من ذلك غدرًا وخيانة؟

حتى كان وصول المدرعات الإسرائيلية على خط الدفاع الرئيسي لقواتنا ، في ظل منع " ابن بدران" وصول "إشارات الإنذار" ببدء هجوم العدو... هو ما يعني نجاح "ابن بدران" في تمكين إسرائيل من تحقيق المفاجأة، وأخذ قواتنا على غرة...

و في حين يسمح للمقاتلين على خط الدفاع الرئيسي بأخذ راحتهم وممارسة حياتهم شبه الطبيعية من إعاشة وغير ذلك – اعتمادًا على وجود " نطاق الأمن"... فإذا بهم يفاجؤوا بالمدرعات الإسرائيلية فوق رؤوسهم!!... دون أن تتاح لهم أي فرصة لتهيئة أنفسهم لذلك اللقاء... ألا ترى في ذلك أيضًا، طعنة أخرى من طعنات الغدر والخيانة لكل قواتنا على الخط الأمامي للدفاعات الرئيسية؟.

٢)- " **محطة إنذار عجلون " بالأردن:**

تعالى، نعيد النظر إلى " إشارة الإنذار" بهجوم العدو الإسرائيلي الجوي، التي أرسلت من " محطة عجلون " بالأردن الساعة ٨,٤٠ صباح ٥ يونيو"حزيران" إلى " القيادة العليا " المصرية، من زاوية أخرى، ليس باعتبارها إشارة إنذار ببدء الحرب مع إسرائيل – [طالما أن " القيادة العليا " قد سبق إنذارها ببدء هجوم العدو فعلاً منذ الساعة ٤ صباح نفس اليوم، من إحدى دوريات "نطاق الأمن "... وقد ظل سيل البلاغات والإنذارات عن " عبور جيش الأعداء الحدود المصرية وغزوه أراضينا " ينهال منذ تلك الساعة، من وحدات "نطاق الأمن"... مئات الإشارات والبلاغات، ترصد تقدم جيش الأعداء، دقيقة بدقيقة... حتى انتهت تلك البلاغات مع استشهاد جميع المقاتلين بوصول مدرعات الأعداء إلى الخط الرئيسي لدفاعاتنا] – ولكن، من زاوية تأمينها للأمن القومي المصري، فيما لو بدأت إسرائيل هجومها على مصر بضربة الطيران الساعة ٨,٤٥، بدلاً من بدئها بالهجوم البري الساعة ٤ صباح ٥ يونيو "حزيران" ١٩٦٧ أو بمعنى آخر: " أنه كقاعدة في نظم القتال أن تبدأ الحرب بأحد اختيارين، إما أن تبدأ بالهجوم الجوي، أو بالهجوم البري.

وقد بدأت إسرائيل حرب٦٧ بالهجوم البري في الساعة٤ صباح٥ يونيو "حزيران" ١٩٦٧ ، في حين أننا بدأنا بالهجوم الجوي والضربة الجوية في حرب ١٩٧٣... وإذا كنا قد وضحنا - في البند السابق – أهمية "نطاق الأمن" في إحباط تحقيق " المفاجأة "

بالهجوم الأرضي للعدو... فبالمثل تكون نفس الأهمية " لمحطة عجلون " في إحباط تحقيق المفاجأة بالهجوم الجوي للعدو.

إذن تعالى نحلل ونقيّم "محطة عجلون" من زاوية أهميتها وخطورتها على الأمن القومي المصري، وذلك في النقاط الآتية: -

- العبرة في تصميم أي " نظام إنذار"، أن يحقق سرعة وصول " إشارة الإنذار" إلى القوة العسكرية التي يمكنها أن تتصدى لهذا الخطر... وطالما أن نظام إنذار "محطة عجلون" يختص بهجوم العدو الجوي، فإن الهدف الأساسي من ذلك النظام، هو سرعة وصول " إشارة الإنذار" إلى القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي باعتبارها المكلفة بالتصدي لطائرات الأعداء والدفاع عن سماء مصر، ثم يليها مباشرة إنذار كافة القطاعات " العسكرية والمدنية " على السواء ؛ حتى تقوم كلٍ بواجبها في إجراء أعمال الدفاع الجوي السلبي، باعتبار احتمال استهداف تلك الهجمة الجوية، إما أهداف عسكرية أو مدنية على السواء.
- بالبحث والتحليل في " نظام عجلون" نجد أنه ليس فقط لا يحقق الهدف منه، ولكن أيضًا، يضمن بصورة قاطعة وجازمة: " تحقيق المفاجأة لإسرائيل ؛ ذلك أنه يضمن نجاح طائرات إسرائيل في تحقيق مهمتها بامتياز... طالما أن تخصيص جهاز استقبال واحد فقط لاستقبال الإشارة، يضمن بصورة قاطعة وجازمة، عدم وصول " الإشارة " إلى المطارات ووسائل الدفاع الجوي المصرية.
- تشفير " إشارة عجلون" من الأردن، وبالتالي إعادة فك رموز الشفرة في القاهرة – حتى يمكن معرفة محتويات الإشارة – ليس من ورائه أي هدف سوى تضييع الدقائق المعدودة القليلة ؛ التي هي الهدف المقصود من وظيفة وعمل النظام برمته... وطالما أن إضاعة تلك الدقائق المعدودة – التي اشتريناها من الأردن برصيد العروبة والمصير المشترك – هو إضاعة النظام برمته فإن تشفير " إشارة عجلون" قد حول "محطة عجلون" برمتها إلى محطة بلا قيمة وبلا فائدة!!.
- احتفاظ " ابن بدران" بشفرة " إشارة عجلون" لحين انتهاء إسرائيل من تحقيق المفاجأة وتدميرها للطيران المصري، هي جريمة كلها فجر و وقاحة... ليس فقط لعدم إعطاء "ابن بدران" تلك " الشفرة " لقادة وضباط غرفة عمليات قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي بالجيوشي، والتي بها جهاز الاستقبال – باعتبارهم المعنيون بهذا الشأن، والذين تفرض مهام وظيفتهم أن تكون تلك "الشفرة " بحوذتهم، طبقًا لقواعد ونظم الحرب، ولكن أيضًا، لأنه من الأساس لا يحق "لابن بدران"

أخذ تلك " الشفرة " استنادًا إلى مهام وظيفته سواء " كوزير حربية" أو عمله " بالقيادة العليا ".

هل المفاجأة في حرب ٦٧ في سياق الخطة " ثعبان "؟.

أسلوب المفاجأة في حرب ٦٧، في مضمونه وشكله، لا يشبه أي نمط آخر من أنماط "المفاجأة" في التكتيك... ذلك أن فكرتها الفلسفية، وبالتالي مقومات وعناصر وآليات تحقيقها، نبعت من طبيعة تلك الحرب الشاذة، والتي لم تكن في حقيقتها صراع عسكري بين جيش وطني مصري وجيش الأعداء، بقدر ما إنها صراع داخل الدولة المصرية نفسها، بين أنصار الفكر " الليبرالي" وأنصار نظام الحكم "الاشتراكي الناصري"، وهو الأمر الذي صنع هذا النمط الغير مسبوق أو الشاذ، الذي لم تتطرق إليه أساليب التكتيك والعلم العسكري التي وضعها جهابزة التكتيك وأساطين الفكر العسكري.

أن يقوم "جنرالات" الجيش المصري بعمل تغيير في النقطة المحورية، في نظام الإنذار التي يرتكز عليها النظام، ويرتهن عليها نجاح وعمل النظام بأكمله... بما يجعل من النظام برمته عديم الفائدة، أو كأنه غير موجود ؛ هو أمر خارج أساليب التكتيك والعلم العسكري. وبما يدعو إلى وضع تلك " المفاجأة " التي هي نتيجة لذلك الفعل الشاذ، في سياق ومضمون الخطة " ثعبان".

٤- مرحلة التحضير لحرب ٦٧ "تحليل ونقد":

بدأت "مرحلة التحضير للحرب في يوم ١٩٦٧/٥/١٤، وذلك بإعلان القيادة السياسية الممثلة في الزعيم جمال عبد الناصر " الإنذار الاستراتيجي بالحرب " للدولة المصرية، بناء على معلومات عن حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية، وذلك تنفيذًا لاتفاقية الدفاع المشترك مع " سوريا ".

وتتركز جميع أعمال الجيش في هذه المرحلة، في ثلاث محاور، قد أصدرت "القيادة العليا" بالفعل القرارات والتعليمات بشأنها في نفس اليوم وهي:

- رفع درجات الاستعداد للجيش المصري إلى درجة الاستعداد الكاملة للقتال.
- تحريك وحدات الجيش إلى أماكنها المحددة بالخطة " قاهر" بسيناء استعدادًا للحرب.
- إعلان التعبئة العامة للجيش المصري.

استدعاء الأفراد الاحتياط فيما قبل حرب ١٩٥٦:

هناك حد زمني فاصل لحالة الجيش المصري قبل حرب ١٩٥٦ وبعده، حيث تغيرت كل أركان ومقومات الجيش المصري مع تغير المهمة الموكولة إليه بعد الاستقلال، وتوجه مصر إلى الكتلة السوفيتية ؛ لإنشاء جيش على أعلى مستوى في القوة والتحضر... وتبعًا لذلك يكون استدعاء " الاحتياط " فيم قبل حرب ١٩٥٦ لا معنى له ؛ سوى أستدعاء مدنيين – كانوا يخدمون بالجيش حينما لم يكن دوره يتعدى معاونة " الشرطة المدنية " في حفظ الأمن، ذلك باعتبار أن التغيير الذي حدث، كان تغييرًا جذريًا، هذا علاوة على أن أفراد هذه الدفعات – أكبر سنًا مما ينبغي، وبما لا يتفق مع الكفاءة المطلوبة.

وقامت "شلة المشير" لتحقيق فكرتهم الفلسفية لخطة "التعبئة العامة" الجديدة وهي: "إغراق الجيش المصري بالأفراد المدنيين وبما يؤثر سلبًا على كفاءته القتالية"، وذلك من خلال صور متعددة مثل تشكيل وحدات عسكرية جديدة قبل الحرب مباشرة وبما لا يزيد عن أسبوعين.

بالإضافة إلى أن إلغاء مراكز تدريب الأساسات – سلفًا – كان الضمان الأكيد لعدم تلقي هؤلاء الأفراد أي قسط من التدريب العسكري على القتال، و قد تمثلت هذه الصور في الآتي:

تشكيل "لواءات الشورية":

تعدت خطة "التعبئة العامة" الجديدة الهدف التقليدي منها؛ إلى التعرض للهيكل التركيبي للوحدات العسكرية المقاتلة... وذلك بتفكيك بعض الوحدات النظامية المقاتلة، تحت دعوى "زيادة عدد الوحدات العسكرية"... تلك الدعوى التي ذكرها المارشال "الحديدي" في مذكراته، والتي لا تحمل أي مضمون سوى تفكيك وتدمير تلك الوحدات في أوضح صورة... ليس فقط لأنه أصبح عدد الأفراد المدنيين الذين لم يحصلوا على أي قسط من التدريب العسكري بهذه الوحدات ضعف عدد المقاتلين، ولا أيضًا لأن الفرد المدني يشكل حمل ثقيل على الفرد المقاتل، كما يقول "هتلر": "الجندي الغير مدرب في حاجة إلى أربع جنود لحمايته"؛ ولكنه أيضًا لأن تلك الوحدات أصبحت بالفعل وحدات مدنية، ليس لها أي صفة عسكرية، لاعتبارات أهمها: عدم تشكيل هذه الوحدات في مجموعات عمل متكاملة، وكذلك عدم تلقيها أي قسط من التدريب الجماعي القتالي للوصول بها إلى أي مستوى من الكفاءة القتالية. يجعل منها بالفعل وحدات عسكرية، حتى أنه يعتبر

الجيش الإسرائيلي على النقطة الاستراتيجية الحاكمة " النصب التذكاري" لعزل وتدمير "الفرقة السابعة مشاة ".

- تسهيل تحرك الجيش الإسرائيلي على المحور الشمالي، حتى وإن كان لا يستوعب سوى قوة صغيرة، فإن تأثيرها المعنوي شديد على قواتنا المقاتلة.
- تسهيل تحرك وانطلاق الجيش الإسرائيلي بأقصى سرعة على المحور الأوسط، حتى يصل إلى خط المضايق " الممرات".
- تسهيل استيلاء الجيش الإسرائيلي على خط المضايق "الممرات"، وتمكينه من إغلاقه الممرات الخمسة والتي هي بمثابة أبواب الحياة للجيش المصرى... وبالتالي عزل الجيش المصري – ا الموجود أغلبه على المحور الجنوبي بعيدًا عن مسرح الحرب ا – شرق الحائط الغربي الجبلي، ليسقط أسيرًا داخل الصندوق الجبلي في يد الجيش الإسرائيلي.

ج- إعلان " التعبئة العامة " للجيش المصري لحرب ٦٧:

أصدرت "القيادة العليا" – "شلة المشير" – قرارات وتعليمات باعتبارهما منبثقتان من خطة "التعبئة العامة" المعتمدة من الحكومة المصرية، الملحقة بالخطة "قاهر"، ولكن – مع الأسف – اتضح أن تلك "القرارات والتعليمات" ليست فقط لا تمت بأي صلة لتلك الخطة الأصلية... ولكن أيضًا شكلت "خطة تعبئة" أخرى، يتركز مضمون فكرتها الفلسفية في: "إغراق الجيش المصري في بحر من الأفراد المدنيين، الذين لم ينالوا أي قسط من التدريب العسكري"... تحت الدعوى المضللة والفاجرة: "استكمال النقص في أفراد الوحدات و زيادة عدد الوحدات العسكرية"، وقد وضعت " شلة المشير" آلية لضمان وصول الأفراد الاحتياط المستدعين إلى الجيش المصري في حالتهم المدنية، ودون أن ينالوا أي قسط من التدريب العسكري بالآتي:

إلغاء مراكز تدريب الأساسات:

بالطبع يترتب على ذلك وصول الأفراد المدنيين المستدعين من الحياة المدنية إلى الوحدات العسكرية مباشرة بحالتهم المدنية، لا يعرفون أي شيء عن تلك المعركة التي أقحموا فيها ولا عن السلاح المخصص لهم في الحرب، وذلك لعدم إتاحة الفرصة والوقت لتدريبهم في وحداتهم في تلك الظروف، وطالما أنهم التحقوا بالوحدات وهي منذرة بالتحرك إلى "سيناء" للحرب!!... وقد تعدى المضمون المدى لهؤلاء الأفراد إلى الشكل والهيئة أيضًا، حين لم تجد بعض الوحدات ملابس عسكرية لهم لارتدائها... فظلوا يرتدون الملابس المدنية مثل الجلاليب للفلاحين.

بكل أسلحتها وعتادها من جهة إسرائيل حتى يكون تحديد هذا المحور كاتجاه لهجوم العدو الإسرائيلي الرئيسي المتوقع في الخطة " قاهر" أمرًا لا بديل له بالإجماع وبلا نزاع وبصورة مطلقة. يؤيده العلم العسكري والجغرافيا والتاريخ... ليتحدد تبعًا له " المجهود الرئيسي لقواتنا " على هذا المحور.

وقد قامت " شلة المشير" بتغيير "المجهود الرئيسي لقواتنا" ليكون على المحور الجنوبي بدلاً من " المحور المتوسط "!!... وذلك بالاستناد على تقارير مخابراتيه مشكوك فيها لعدم استنادها على مصادر موثوق فيها، علاوة على تناقض معلومات تلك التقارير مع العلم والجغرافيا والتاريخ ومع كل ما أجمع عليه أساتذة التكتيك والاستراتيجية المصريين.

أما وأن، الخطة " قاهر" لم يعد لها أي وجود مع تحطيم دعائمها الثلاثة... فإن الخطة التي نفذناها فعلاً في حرب ٦٧ – هي تلك التي حددتها أوضاع قواتنا ووسائلنا الحربية على أرض الواقع " بسيناء" قبل لحظة اندلاع الحرب.

تعالى إذن، نتعرف على الخطوط الأساسية لتلك الخطة لنستنتج فكرتها الفلسفية من خلال أوضاع قواتنا ووسائلنا الحربية على أرض مسرح عمليات "سيناء" في فجر ٥ يونيو "حزيران" ١٩٦٧.

- خط الدفاع الرئيسي: تم تخريبه تمامًا... وفتحت به ثغرة في مدينة العريش.
- خط المضايق " الممرات ": أخلي من القوات النظامية المقاتلة.
- المحور الشمالي: المحور الثانوي أخلي من القوات النظامية المقاتلة.
- المحور الأوسط: " محور الحرب الرئيسي" خالي من القوات النظامية المقاتلة.
- المحور الجنوبي: " المحور الثانوي البعيد تمامًا عن مسرح الحرب" ترتكز عليه أغلب قوات الجيش النظامية المقاتلة.

إذن، نستطيع أن نستنتج من هذه الخطوط الفكرة الفلسفية للخطة العسكرية التي وضعها ونفذها "الجنرالات" في حرب ٦٧، و التي هي بالفعل تحقق أهداف الخطة " ثعبان" وذلك كالآتي: -

- تسهيل اختراق الجيش الإسرائيلي لخط الدفاع الرئيسي عند حدود مصر الشرقية.
- تسهيل استيلاء الجيش الإسرائيلي على مدينة " العريش" عند بدء المعركة وبالتالي سقوط أكبر قاعدة إدارية للجيش المصري، وكذلك تسهيل استيلاء

الرئيسي للخطة " قاهر" بأي صلة!!، وهو ما اعترف به صراحة "الجنرالات" ومنهم الفريق أ. محمد فوزي... وطالما أن هذا التغيير يكمن في إخلاء المواقع الدفاعية الحصينة والغاية في المناعة والقوة والتي تشكل خط الدفاع الرئيسي لمصر، وأن اختراقها كان أمرًا غاية في الصعوبة، فإن هذا التغيير بذلك لم يكن يهدف سوى إزالة هذه العقبة الكؤود من طريق تقدم الجيش الإسرائيلي لغزو "سيناء".

- فتح ثغرة في أخطر المناطق الاستراتيجية الحاكمة، منها " العريش" بالأساليب المبتكرة، مثل تخصيص أحد ألوية الاحتياط المسماه بألوية الشوربة، والتي تتألف من المدنيين... " شكل بلا مضمون "، حسب المثل " سميني حلة ولا تضعني على النار" للدفاع عنها، وتسمح هذه الثغرة بعبور المدرعات الإسرائيلية إلى " النصب التذكاري" النقطة الاستراتيجية الحاكمة، والتي أخليت أيضًا من القوات المصرية، بهدف قطع طريق إمداد وتحرك الفرقة السابعة، وبالتالي عزلها وتدميرها... كذلك تسمح بتحرك المدرعات الإسرائيلية على المحور الشمالي الذي أخلته " شلة المشير" أيضًا من القوات المصرية.

خط المضايق " الممرات" ويرتكز عليه النطاق الدفاعي الثاني:

أهم وأخطر الدعائم الثلاثة، وأحد أقوى الموانع الطبيعية في العالم، يعزل جميع الطرق والمحاورالواصلة بين إسرائيل وقناة السويس، إلا من فتحات خمسة يمكن الدفاع عنها بمنتهى البساطة واليسر وبأقل قوات، وقد استند عليه " النطاق الدفاعي الثاني" بالخطة " قاهر" التي خصصت له فرقة مشاه مدعمة علاوة على الفرقة الرابعة مدرعة التي كانت على أعلى درجة من الكفاءة القتالية – كانت احتياط عام القيادة العليا.

أما عما قامت به " شلة المشير" فقد دفعت لواءين احتياط " شوربة" – وهما لواءين من المدنيين العزل كما سبق أن وضحنا – للدفاع عن خط الممرات بدلاً من القوات التي كانت مخصصة لهذه المهمة حسب الخطة " قاهر"... وبالتالي أصبح أخطر وأهم خط استراتيجي بصورة مطلقة في "سيناء" خال من القوات المصرية المقاتلة النظامية، وهو ما يعني صراحة تسليم الخط للجيش الإسرائيلي، ليقوم بغلق الممرات الخمسة، وبالتالي عزل الجيش المصري شرقًا ليسقط في يدها!.

المحور الأوسط " المجهود الرئيسي لقواتنا ":

" المحور الرئيسي للحرب " أحد الدعائم الثلاثة باعتباره المحور المناسب – ولا أقول الوحيد – الذي يتحتم أن تتحرك عليه كافة التشكيلات الرئيسية للجيوش

كل وحدة مقاتلة باستطلاع أماكنهم على خطوط الدفاع "بسيناء" بصورة دورية، وحسب برنامج زمني تحدده وتشرف عليه "هيئة العمليات" ! - .

وطالما أن نقد وتقييم هذا البند، يكون بالقياس بما كان من الواجب والمفترض أن يتم حسب الخطة " قاهر"، فإنه قد ثبت بصورة لا تقبل الجدل، أن جنرالات " شلة المشير" لم يخرجوا فقط عن إطار مضمون الخطة " قاهر"، ولكنهم صنعوا خطة أخرى لا تمت للخطة " قاهر" بأي صلة.

وقد أمكننا استنتاج الفكرة الفلسفية لتلك الخطة الجديدة، وذلك بتطبيق الأسلوب العلمي لقراءة الخطط العسكرية، وذلك بترجمة معنى ومضمون الحكمة في تحديد أوضاع القوات والوسائل الحربية على مسرح العمليات... طالما أن الفكرة الفلسفية لأي خطة عسكرية تترجم في النهاية إلى أوضاع القوات والوسائل الحربية على مسرح العمليات.

ففي حين، أن الفكرة الفلسفية للخطة " قاهر" يعتمد تحقيقها جوهريًا على ثلاث دعائم، تسقط وتنهار بسقوط وانهيار أحدهم، وحيث تشكل الدعائم الثلاثة كل أسباب ومقومات وشروط الدفاع التي يجب، بل ويتحتم أن ترتكز عليها الشبكة الدفاعية – للدفاع عن حدود مصر الشرقية " بسيناء " – حتى كان اسم " ثوابت الدفاع المقدسة الثلاثة " هو المضمون الحقيقي لها... والتي هي بمثابة الحدود الفاصلة والقاطعة لهوية وجوهر ومضمون الخطة " قاهر" حتى نستطيع بها أن نحكم بالتغيير الجذري للخطة " قاهر" عند التحول عن أحد هذه الدعائم الثلاثة وهي:

خط الدفاع الرئيسي، ويطلق عليه: " النطاق الدفاعي الأول ":

أقرت الخطة الوطنية " قاهر" – كأمر طبيعي – تلك الهيئات والجبال والممرات المشرفة والمسيطرة على مدخل مصر الشرقي من إسرائيل، والتي أجمع عليها الاستراتيجيون باعتبارها القاعدة الاستراتيجية الحقيقية، لتكون خط الدفاع الرئيسي، وليستند عليها النطاق الدفاعي الأول، وقد تم تجهيزها لتصبح منطقة دفاعية حصينة من أقوى الخطوط الدفاعية في العالم، شبهها بعض العسكريين مثل الفريق " الحديدي" بخط " ماجينو" وخط "سيفجريد ".

وبالنظر لما قامت به "القيادة العليا" - "شلة المشير" - في هذا الشأن، قياسًا بما كان يجب أن يكون حسب الخطة " قاهر" نجد الآتي:

- تغيير أماكن القوات المصرية إلى أماكن أخرى تختلف جذريًا عما أقرته الخطة "قاهر"، وبالتالي شكلت الأماكن الجديدة خطًا آخر لا يمت للخط الدفاعي

ومجمل القول في هذه " المرحلة " أنها تتلخص في: " سرعة حشد كل الإمكانات التي أعدها الجيش المصري للحرب، ودفعها إلى أماكنها المحددة حسب الخطة " قاهر" بسيناء استعدادًا للحرب، في نفس الوقت الذي يتم فيه استدعاء "الاحتياط " حسب خطة التعبئة العامة ".

وهي إذا تعد أخطر مرحلة، ذلك لأنه يتم فيها تحديد الشكل والمضمون النهائي الذي ستدخل بهما الدولة الحرب... فقد تعد وتجهز أشياء ؛ حين يأتي موعدها لا تنفذها... لتقوم بتنفيذ أشياء أخرى!!... وتلك بالفعل إشكالية هذه المرحلة من حرب ٦٧.

أ- رفع درجات الاستعداد للجيش المصري إلى درجة الاستعداد الكاملة للقتال:

هذا البند يتضمن موضوعات عسكرية بحتة، ليست سهلة الهضم للقارئ العادي، وقد رأينا عدم التعرض له في هذا الكتاب.

ب- تحريك وحدات الجيش إلى أماكنها المحددة بالخطة " قاهر" بسيناء استعدادًا للحرب:

تتوقف نتيجة الحرب بصورة حاسمة في المعركة الدفاعية ؛ على سرعة وصول وحدات الجيش إلى الخطوط الدفاعية الاستراتيجية الحاكمة، والتي كانت قد أعدتها الدولة سلفًا منذ سنوات عديدة... ومن خلال الخطة الوطنية للدفاع عن حدود الدولة والتي هي في قضيتنا الراهنة الخطة " قاهر"... والتي وضعت فيها الأمة المصرية خلاصة ما يملكه أبنائها من: " علم وفكر وحكمة وجهد وحسن استخدام لكل وسائل الحرب من سلاح وعتاد وأفراد وكافة الإمكانات المتاحة لهم" ؛ وذلك لتحقيق الهدف والغاية السياسية التي حددتها الاستراتيجية العليا للدولة "

... ولم يكن تحريك وحدات الجيش لاحتلال أماكنها بالخطوط الدفاعية "بسيناء" وحسب الخطة " قاهر"، يتطلب من جنرالات " شلة المشير" سوى إعلان القرار على وحدات الجيش فقط لا غير، وهو الأمر الذي لم يكن يكلفهم أي شيء... ذلك أن قادة وضباط وحدات الجيش على دراية تامة بواجبهم وأماكن وحداتهم على الخطوط الدفاعية بالخطة " قاهر"، باعتبار أنهم قد تم تدريبهم فعلاً على هذه المهام خلال سنوات سابقة عديدة، وبصفة دورية – [وذلك من خلال برنامج التدريب تحت ما يسمى " بالتدريب على مهام العمليات " وكذلك قيام قادة وضباط

تشكيل هذه الألوية بهذه الصورة: "جريمة عسكرية كاملة"، وقد ارتكبت "شلة المشير" هذه الجريمة بعد تشكيلها "للقيادة العليا"، وهو ما أتاح لها تخطي الأجهزة الرقابية "بهيئة الأركان" التي كان من المستحيل أن تسمح لها بمثل هذا التخريب.

إنشاء تشكيلات جديدة كل أفرادها من المجندين المستجدين:

ومع إلغاء "مراكز تدريب الأساسات"... ومع وجود نقص شديد في ضباط الصف علاوة على نقص أخطر في عدد الضباط والقادة ؛ يمكنك أن تتخيل ما يمكن أن تكون عليه الكفاءة القتالية لمثل هذه الوحدات... التي لا يمكن أن نصفها بالعسكرية، طالما لم يتلقى جميع أفرادها المجندين المستجدين أي قسط من التدريب العسكري، وبالتالي نستطيع أن نستنتج هدف "شلة المشير" من تشكيل هذه " التشكيلات غير العسكرية!!.. والذي في سياق تحقيق الخطة "ثعبان" .

٥- مرحلة "الحرب الفعلية"... "تحليل ونقد":

في ظل مبدأ جنرالات "شلة المشير" السائد : "العمل خلاف القول"... فإن التحليل والتقييم الموضوعي لسير معارك حرب ٦٧، يجب أن يكون من خلال تحليل وتقييم الخطة العسكرية التي نفذت فعلاً في الحرب، والتى تحقق أهداف الخطة "ثعبان"، بدلاً من الخطة "قاهر" المعلنة "كشعارات" خادعة لتضليل الرأي العام المصري.

أما وأن الخطة "ثعبان" تهدف إلى تدمير وسحق الجيش المصري، وإسقاط "سيناء" في يد الأعداء الصهاينة.

أما وأن الفكرة الفلسفية لهذه "الخطة" تتمحور حول تهيئة وحدات الجيش المصري في ظروف وأوضاع تسمح بتمكين الأعداء من رقابهم... فإن تلك الخطة في المضمون الأخير ؛ لا تزيد عن خطة لإجراء سلسلة من المذابح الجماعية المتتالية لأفراد الجيش المصري، وهو الأمر الذي يفصل جذريًا بين تلك الخطة وأي خطة وطنية تقليدية أخرى. ففي حين أن هدف أي خطة دفاعية تقليدية هو: الدفاع عن أرض الوطن وتدمير وسحق جيش الأعداء ؛ نجد أن هدف تلك "الخطة" هو نفس هدف خطة الأعداء... فيكون التقاء الخطتان – الخطة " ثعبان" وخطة الأعداء – في هدف واحد مشترك، هو السبب الحاسم والقاطع في إنهاء المعركة في زمني خيالي لا يصدقه عقل، ليصنعا معًا تلك الأسطورة الوهمية بأن جيش إسرائيل لا يهزم!!... طالما أخفى على الرأي العام حقيقة الخطة "ثعبان" بكل ما تضمنته من تأثير فاعل وحاسم على نتيجة المعركة.

من المناسب والأفضل أن نعرض سير المعارك لحرب ٦٧ في صورتها التجريدية أو بخصلتها المميزة وخصوصيتها التي عرفت بها، وميزتها عن سائر الحروب الأخرى؛ ألا وهي: أنها سلسلة من المذابح التي أعدها جنرالات "شلة المشير" للجيش المصري.

وإذا كان التخطيط لإقامة أي مذبحة في أي معركة حربية يعتمد على التوصل إلى نقاط الضعف الموجودة في النظام الدفاعي الذي ترتكز عليه تلك القوة العسكرية المطلوب إبادتها، وإعمال السيف فيها – [حيث توضع الخطة العسكرية المناسبة لاختراق ذلك النظام الدفاعي، من خلال نقاط الضعف هذه... حتى يكون إبادة تلك القوة وإعمال السيف فيها تبعًا لانهيار وسقوط النظام الدفاعي الذي ترتكز عليه] – فإن تخطيط جنرالات "شلة المشير" لإقامة المذابح للجيش المصري وإعمال السيف فيه ؛ لم يعتمد على نقاط الضعف بالنظام الدفاعي، لخطة "قاهر" بقدر ما اعتمد على صناعة نقاط ضعف قاتلة لم تكن موجودة فى الخطة الأصلية.

وقد تناسقت تلك المذابح مع بعضها في سياق متكامل... حيث تؤثر كل مذبحة على المذبحة التي تليها، كسبب ونتيجة... حيث صنعت في مجموعها منظومة متكاملة، هي منظومة خطة الحرب التي وضعها جنرالات "شلة المشير" لإبادة الجيش المصري في حرب ٦٧.

وتتلخص أحداث سير معارك حرب ٦٧ في المذابح الآتية:

مذبحة وحدات "نطاق الأمن":

اعتمد جنرالات " شلة المشير" في التخطيط لإبادة وحدات "نطاق الأمن" المصري على دراسة طبيعة عمل تلك الوحدات الصغيرة – [والتي تتشكل من مجموعات أفراد من ذوى التسليح الخفيف الذي لا يتعدى البندقية، والتي تنتشر على مسافات شاسعة، بين خط الحدود المصرية وخط الدفاع الرئيسي] – والتي يعتمد وجودها كليًا على حماية القوات الرئيسية، حيث تقوم بمعاونتها في الارتداد إلى داخل خط الدفاع الرئيسي بمجرد تأديتها لواجبها في الإنذار والتبليغ بتقدم العدو وبدء هجومه.

أما الفكرة الفلسفية لخطة المذبحة فتكمن في قطع الاتصال بين وحدات "نطاق الأمن" والقوات الرئيسية، وبالتالي تسقط هذه الوحدات تلقائيًا، باعتبار أن وجودها يعتمد كليًا على حماية القوات الرئيسية... حيث تنفرد بها مدرعات العدو... وبالفعل وضعت الخطة التي تتلخص في تغيير سلسلة الإنذار والتبليغ لنظام الإنذار "لنطاق الأمن" فبدلاً من أن تبدأ سلسلة الإنذار بتبليغ وحدات "نطاق الأمن" القوات

الرئيسية الأقرب لها مباشرة... أصبحت تبدأ بتبليغ "مكتب مخابرات العريش"، الذي يبلغ بدوره "مكتب ابن بدران" حيث تنتهي بلاغات الإنذار في أدراج ذلك المكتب اللعين.

مذبحة القوات الجوية:

لم يكن التخطيط لتحقيق "المفاجأة" لإسرائيل كاف لها ؛ كي تنجح في تدمير القوات الجوية المصرية تدميرًا شاملاً.

ففي حين أن "المفاجأة" لا يمكنها تحقيق نسبة تدمير تتعدى – ١٠ - ١٥٪ من جملة طائرات القوات الجوية المصرية – [طبقًا للمعدلات العالمية التي حددتها وأثبتتها المراكز العلمية الاستراتيجية العسكرية العالمية] – فإنه تظل الغالبية العظمى لطائرات القوات الجوية المصرية في حالة سليمة... وهو الأمر الذي كشف عن أن الزيادة والمبالغة والتهويل في تأثير "المفاجأة" كان بهدف التغطية على تلك الأسباب الأخرى القاتلة، التي حتمت تلك النتيجة البشعة... هذا بصرف النظر عن أن تحقيق "المفاجأة" نفسها كان بتواطؤ من قيادة القوات الجوية.

وقضية مذبحة "القوات الجوية"، كانت ولا تزال من قضايا الرأي العام المصري، التي اعتبرت في يوم ما المسئولة عن نتيجة معركة ٦٧ وأحداث الكارثة... حتى تكون هي في نفسها كارثة.

وطالما أن هذه القضية لها ملف ضخم... وأن من أهم مشتملاته تلك المحاكمة التي أدانت الفريق أ. صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي وكذلك رئيس أركانه الفريق أ. جمال عفيفي، وكانت قد ضمت تلك المحاكمة أيضًا محاكمة اللواء الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة... وحيث أصدرت أحكامًا هزيلة – [بسبب انحياز رئيس المحكمة الفريق " الحديدي" باعتبارهم جميعًا من " شلة المشير"] – وهو الأمر الذي أثار غضب الرأي العام المصري، فخرجت الجماهير المصرية الغاضبة في أقوى مظاهرات عرفتها مصر، تندد بهذه الأحكام التي لا تتناسب مع جرمها... تصرخ من أعماقها في هتافها التاريخي: " لا صدقي... ولا الغول... عبد الناصر هو المسئول ".

لذلك نرى استبعاد نقد وتحليل " قضية مذبحة الطيران المصري"، لحين السماح بنشر تفاصيل تلك المحاكمة...

مذبحة الفرقة السابعة مشاة:

الفكرة الفلسفية لخطة تلك المذبحة في وضع الفرقة السابعة مشاه في مكان يتحكم فيه مضيق أو ممر حاكم ؛ تسقط الفرقة بأكملها تبعا لسقوط هذا الممر أو المضيق في يد الأعداء. وبالفعل وضع جنرالات " شلة المشير" خطتهم لمذبحة الفرقة السابعة مشاه باختيار منطقة "رفح" لتمركز الفرقة قبل الحرب بأيام قليلة، وهي منطقة مفتوحة "سداح مداح"، لا يوجد بها أي هيئات طبوغرافية يمكن أن تستند عليها الفرقة في عمل أي مواقع دفاعية، على أن المنطقة يتحكم فيها ممر حاكم هو: نقطة "النصب التذكاري" الذي تم إخلائه من القوات المصرية، كذلك تم فتح ثغرة في " العريش" حتى يتمكن جيش الأعداء من عبور المنطقة لتسهيل وصوله إلى نقطة " النصب التذكاري"، وبالتالي سقطت الفرقة السابعة مشاه بمجرد استيلاء العدو على نقطة النصب التذكاري.

مذبحة المحور الشمالي:

اعتمدت الفكرة الفلسفية لهذه المذبحة، على تحريك بعض القوات النظامية المصرية نهارًا تحت سيطرة العدو الجوية، وكأنك تقدم لطائرات العدو وجبة شهية، أو فريسة سهلة... وهو ما يخالف مبادئ التكتيك وقواعد الحرب، التي لا يسمح بتحريك القوات إلا ليلاً فقط تحت ستر الظلام، وذلك للضرورة مثل اتخاذ مواقع دفاعية أفضل وليس للهجوم.

وبهذه الفكرة قام الفريق صلاح محسن بعمل ثلاث مذابح متتالية... الأولى بدفع اللواء ١٤ مدرع ومعه كتيبة مشاه، والثانية بدفع مجموعة حوالي لواء مدرع من قوة "عثمان نصار"، والثالثة بدفع قوة مكونة من: " كتيبة دبابات + كتيبة صاعقة + سرية استطلاع "، وذلك تحت مبرر إيقاف تقدم مجموعة مدرعات العدو الـ ١٨ مدرعة على المحور الشمالي، والمبرر مرفوض شكلاً وموضوعًا، وذلك لإمكانية تحريكه هذه القوات ليلاً – أي ليلة نفس اليوم – مع اعتبار أن توقع تقدم تلك المجموعة المدرعة للعدو هو أمر لا يمكن أن يغيب عن فكره أثناء إدارته للمعركة وفي ظروف خلو المحور الشمالي من القوات المصرية.

المذبحة الكبرى:

هي المذبحة التي نفذت في أغلب وحدات الجيش المصري، وبالتالي فهي المذبحة الأساسية الكبرى والشاملة، التي لها الاعتبار الأول في سلسلة المذابح التي أنهت بالطبع معركة ٦٧.

والفكرة الفلسفية فيها نبعت من لعبة "نابليون" في "الشطرنج" وهي الاختراق السريع "للوزير" في دفاعات الخصم، حتى يصل إلى نقطة حاكمة في عمق دفاعات الخصم ؛ يمكنه منها غلق كل أبواب ومنافذ الحياة على "الملك"... كش "ملك"... مات "الملك" وانتهى الدور بالهزيمة الساحقة.

إلا أن الهزيمة في الحرب ليست كما في الشطرنج، كنتيجة لموت "الملك"، ولكن بموت الجيش... وكانت النقطة الحاكمة التي منها يمكن غلق أبواب ومنافذ الحياة على الجيش المصري في مضايق - "ممرات" - سيناء... وبالتالى وضع جنرالات "شلة المشير" أساس الفكرة الفلسفية لخطة "المذبحة الكبرى" لإبادة الجيش المصري، وذلك فى إخلاء القوات المصرية النظامية من جميع الخطوط والمواقع الدفاعية، كى يضمنوا لجيش الأعداء الإنطلاق والتحرك للوصول بسرعة فائقة إلى خط الممرات، وهو ما يعنى فى المضمون الأخير: "تخريب وتدمير ثوابت الدفاع الاستراتيجية المقدسة عن أرض "مصر" كما أقرتها الخطة "قاهر" كالآتي:

- خط الدفاع الرئيسي "القاعدة الأستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر".
- المحور الأوسط "محور الحرب الرئيسي".
- خط المضايق "الممرات"... خط الموت. معقل "سيناء" ومفتاحها الحاكم.

وبذلك مكنوا لجيش الأعداء عبور خطوط الدفاعات المصرية، الخالية من القوات المصرية والتحرك بسرعة فائقة على المحور الأوسط الخالي أيضًا من القوات المصرية، والوصول إلى خط المضايق "الممرات"، الخالي من القوات المصرية... حتى مكنوهم من غلق المضايق "الممرات"، والتي هي أبواب ومنافذ الحياة للجيش المصري... كش ملك "... مات الجيش المصري... ومات معه أيضا زعيم الأمة جمال عبدالناصر... لترحل معه قيم المثل العليا والمعانى الجميلة طالما حلت " الخيانة والغدر والندالة " محل " الوفاء والمروءة والشهامة ".

ويظهر بوضوح وبصورة قاطعة وجازمة تدبير " شلة المشير" لإخلاء "خط الدفاع الرئيسي" وكذلك "خط الممرات".. معًا.. من القوات المصرية النظامية في وقت واحد، في جوهر ومضمون تعليمات "ابن بدران" التي أصدرها إلى "الجنرالات" وقادة الوحدات، لتغيير اتجاه "الانسحاب" إلى القاهرة ؛ بدلاً من تنفيذ قرار الانسحاب الذي أصدره المشير عبد الحكيم عامر، والذي ينص على " الانسحاب إلى شرق وغرب خط الممرات " خلال ثلاث ليال "..

أما تدبير لإخلائهم المحور الأوسط – محور الحرب الرئيسي – من القوات المصرية النظامية فيظهر أيضا بصورة قاطعة جازمة في مضمون التغيرات التي شملت أوضاع كافة القوات المصرية على مسرح العمليات "بسيناء"، والتي أطاحت بالخطوط الرئيسية للخطة " قاهر"، وذلك في المرحلة التحضيرية للحرب وقبل اندلاع الحرب بأيام.

بالغدر والخيانة إذن، أخلى "الجنرالات" مواقع قواتنا الدفاعية الحصينة على خط الدفاع الرئيسي.. كي يعبرها جيش الاعداء بدون أي قتال أو تصادم مع الجيش المصري.

ثم بالغدر والخيانة أيضًا، أخلى "الجنرالات" المحور الأوسط محور الحرب الرئيسي من قواتنا المقاتلة، كي ينطلق جيش الأعداء بأقصى سرعة، ليصل إلى خط الممرات بدون أي قتال أو تصادم مع الجيش المصري.

ثم قمة الخيانة كانت في اخلاء "الجنرالات" خط الممرات، خط الموت، مفتاح سيناء الحاكم من القوات المصرية المقاتلة.. كي يستولى عليه جيش الاعداء، بدون قتال أو تصادم مع الجيش المصري.. بهدف إغلاق فتحات الممرات والتي هي بمثابة أبواب ومنافذ الحياة.. وبالتالي سقط الجيش المصري تحت قبضة جيش الاعداء، في أقذر وأحط وأندل عملية خيانة عرفها التاريخ. حتى وكأن فكرة تلك المذبحة، أقتبست من الموقف الدرامي الأخير لمصرع "أدهم الشرقاوي" في ملحمة التراث الشعبي.. حين نجحت سلطات الأمن المصرية الخاضعة لسلطة الاحتلال البريطاني في الوصول إلى مقر ومكمن " أدهم الشرقاوي" والقضاء عليه، وذلك عن طريق استمالة صديقه الحميم "بدران" الذي كان محل ثقته المطلقة، للغدر به وقتله.. طالما كان يستحيل على أعدائه الوصول إليه في مقره ومكمنه.. وبالمثل نجد أنه كان من المستحيل وصول جيش الأعداء إلى مكمن الجيش المصري في خط الممرات وتدميره، إلا من خلال "الجنرالات" المصريين الذين كانوا محل الثقة المطلقة للجيش المصري، بحكم وظائفهم وهويتهم المصرية.. وهو ما يفسر وجه الغرابة والدهشة التي أصابت الشعب المصري فضلا عن جميع شعوب العالم، في البساطة والسهولة الشديدتين – فضلا عن السرعة الفائقة – في القضاء على الجيش المصري.. ذلك الصرح المهيب، أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط حين سقط في زمن خيالي لا يتعدى ساعات معدودة!.

من أجل ذلك جرمت جميع المجتمعات الإنسانية " الخيانة العظمى" ووضعتها على أعلى قمة الجرائم الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم وشرعت لمرتكبيها أقصى وأشد العقوبات.

مذبحة الفرقة الرابعة المدرعة:

كانت الفرقة الرابعة – أقوى تشكيل في الجيش المصري كفاءة وقدرة قتالية – احتياط استراتيجي القيادة العليا في حرب ٦٧، وتأخذ أوامرها مباشرة من القائد العام المشير عبد الحكيم عامر وهيئة العمليات... وكانت مكلفة بالتمركز على خط المضايق "الممرات" للدفاع عنه ـ مع كونها احتياط عام ـ إلا أن قائد الفرقة اللواء "الفول" انسحب بفرقته في الساعة ٦ مساء ثاني أيام المعركة يوم ٦٧/٦/٦ إلى القاهرة، بدون أوامر من المشيرعامر أو" هيئة العمليات "... كي يتيح الفرصة لجيش الأعداء للاستيلاء على خط المضايق "الممرات "...

ولما كان تخطيط جنرالات " شلة المشير" يستهدف تدمير وسحق جميع وحدات الجيش المصرى المقاتلة التي يعتد بها، فقد كان ولابد أن يتضمن هذا التخطيط على تدمير الفرقة الرابعة المدرعة والتي هي أكفأ تشكيلات الجيش بلا منازع... حتى تصبح مصر بلا أي قوة عسكرية يعتد بها نهائيًا أمام جيش الأعداء... وبالتالي تتحول هزيمة الجيش المصرى إلى كارثة الكوارث، التي تطيح بالنظام الاشتراكي الناصري، بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر باعتباره فشل في حماية الأمن القومي المصري، وجلب خزى وعار الهزيمة لمصر والمصريين، ووضع "الجنرالات" فكرتهم لتلك المذبحة بالاستفادة من السيطرة الجوية للعدو الإسرائيلي على سماء المعركة... ذلك بعرض مدرعات الفرقة على سيف صواريخ الطيران الإسرائيلي نهارًا، وبالفعل وضعت الخطة بتحريك الفرقة الرابعة مدرعة نهارًا في صباح يوم ١٩٦٧/٦/٨ بعبور قناة السويس إلى خط الممرات... وحيث تم تدمير الفرقة بالكامل الساعة ١١.٤٠ صباح ١٩٦٧/٦/٨... وقد اعترف "الجنرالات" بأنهم كانوا يتوقعون مقدمًا النتيجة، وأن الفرقة ستدمر لا محال!!.

مذبحة الناجين من المذابح:

الفكرة الفلسفية لهذه المذبحة، تكمن في استغلال قناة السويس كمانع صناعي يفصل شبه جزيرة "سيناء" عن باقي أجزاء الوطن المصري... وبالتالي يمكن عزل الجيش المصري داخل "سيناء" عند تدمير جميع الكباري والمعابر المنشأة على قناة السويس.

وكان تحديد توقيت تدمير الكباري والمعابر، هو المحور الأساسي في التخطيط لهذه العملية، حيث لابد وأن يحقق هذا التوقيت الهدف الأساسي من العملية... وهي: " منع عبور جميع أفراد الجيش المصري المنسحبين لقناة السويس بمجرد صدور قرار "الانسحاب" باستثناء جميع "جنرالات" وكذلك القادة من تنظيم " شلة المشير" .

وقد رأت " شلة المشير" أن هذا التوقيت المناسب، يتحدد في اليوم التالي لصدور قرار "الانسحاب"، حيث لا يسمح هذا التوقيت ؛ إلا بإنقاذ جميع "الجنرالات" والقادة من "شلة المشير"، وذلك عند تحركهم بسرعة ـ من مراكز قياداتهم بعمق "سيناء" إلى قناة السويس ـ لعبور القناة بمجرد تلقيهم أمر الانسحاب.... في حين أن الغالبية العظمى من أفراد الجيش المصري لم تزل في حيرة من أمرها، وكيف يمكنها تنفيذ "أمر الانسحاب"... وتبعا لهذا التخطيط الغادر قام "ابن بدران" بإرسال أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية لتبليغ جميع "الجنرالات" والقادة من تنظيم "شلة المشير" بسرعة عبور قناة السويس.

وفي ظل هذا المخطط القذر والمنحط، لم يعد هناك أي أمل لأفراد الجيش المصرى ؛ حتى لهؤلاء الذين نجحوا في الإفلات من سلسلة المجازر السابقة، من النجاة بحياتهم أو الإفلات من الوقوع في قبضة الأعداء، وهم في تلك الحالة الصحية والنفسية الغاية في السوء والتي تسقطهم أساسًا من عداد المقاتلين.

وعلى كل، تعالى ننظر من زاوية أخرى، ومن رؤية شاملة للقضية، لنجيب على هذا التساؤل الذي يحمل في طياته جوهر ومضمون القضية: كيف ترى وتقيّم مسألة تدمير " شلة المشير " لجميع الكباري والمعابر المقامة على قناة السويس في حرب ٦٧ أمام الجيش المصري المنسحب سيرًا على الأقدام من عمق "سيناء" إلى غرب القناة، في أقل من يوم واحد من صدور أمر "الانسحاب"، في حين أنه قد تم نقل هذا الجيش إلى "سيناء" في مدة ٢١ يوم؟.

وفي نفس السياق، لم تغفل "شلة المشير" عن استثناء معبر "شمال البحيرات" من التدمير، ذلك حتى يتمكنوا من إعادة الفرقة الرابعة مدرعة مرة أخرى إلى "سيناء" حتى يتم تدميرها بواسطة الطيران الإسرائيلي ـ كما أشرنا سابقا ـ هذا مع التخطيط لتدمير هذا المعبر الأخير بمجرد عبور الفرقة الرابعة مدرعة قناة السويس ودخولها "سيناء" وهو ما تم بالفعل في نفس يوم عبور الفرقة إلى "سيناء".

٦- مرحلة تحقيق الغاية السياسية من حرب ٦٧ "تحليل و نقد":

حسب طبائع الأمور، أو طبائع الحروب... وفي سياقها التقليدي، يتم تحيق الهدف أو الغاية السياسية من الحرب، بمجرد إحراز النصر العسكري وتحقيق الهدف العسكري المحدد للحرب، وهو ما تم فعلاً في حرب ٦٧، فمجرد إحراز "الجنرالات الليبراليون" النصر الأسطوري، على جيش الزعيم جمال عبد الناصر الاشتراكي، وتحقيق هدفهم العسكري بتدمير وسحق الجيش المصري وإسقاط سيناء في يد الصهاينة - (وهو الأمر الذي أحدث الكارثة القومية التي أصابت الشعب المصري بالصدمة النفسية الشديدة، والتي هزت بالتالي ثقته المطلقة في كفاءة النظام الاشتراكي الناصري برئاسة الزعيم جمال عبد الناصر) - شرعوا مباشرة في تنفيذ عملية قلب نظام الحكم.

لم يكن فشل "الجنرالات" الليبراليون في عملية قلب نظام الحكم، لتحقيق غايتهم السياسية من الحرب، يعني فشل هزيمة ٦٧ في إحداث ذلك التأثير الفاعل المرجو منها، بمعنى " فشل الفكرة الفلسفية لإشعال حرب وإحراز هزيمة عسكرية مهينه للجيش الوطني لتفجير كارثة قومية وإلصاقها بالنظام الناصري، بقدر ما أن الفشل جاء بسبب فقد "الجنرالات" السيطرة على الجيش المصري – (حين رفض القادة المصريين الشرفاء التعاون معهم لتنفيذ تلك العملية، طالما أنهم خذلوه سابقًا في الحرب) – وبالتالي لم تجد " شلة المشير" أي أداة أو وسيلة أو آلية تمكنها من تحقيق هدفها – علاوة على التأثير الفاعل القوي للشخصية الكارزمية للزعيم جمال عبد الناصر على مجريات الأحداث الداخلية.

وبالتالي فقد صنعت وفاة "الزعيم" ووصول الرئيس السادات للحكم خلفاً له، المناخ السياسي الملائم، الذي دفع " بالليبراليين" لإعادة الكرة مرة أخرى بإشعال حرب ٦٧ من جديد، وإحراز هزيمة أخرى ل٦٧ ساحقة وأكثر مهانة للشعب المصري من حرب ٦٧ الحقيقية، وذلك من خلال حملة إعلامية "ليبرالية" شرسة، كان تأثيرها الفاعل أقوى عدة مرات من تأثير كل الأسلحة والعتاد والطائرات التي استخدمت في ٥ يونيو "حزيران" ٦٧، طالما أنها نجحت بالفعل في إحراز الهزيمة الساحقة المهينة التي لم تحرزها حرب ٥ يونيو " حزيران " ٦٧... وبالتالى حققت ما لم تحققه الحرب الحقيقية.

ذلك أن الهزيمة في حقيقتها، هي حالة نفسية مؤداها الاقتناع بعدم قدرتنا على تحدي إسرائيل، وأن الجيش المصري لم يكن بالجيش الند أو الكفؤ لذلك الجيش الجبار الذي نجح في تدمير وسحق الجيش المصري في عدة ساعات!!.

استمرت الحملة الإعلامية "الليبرالية" المسعورة لعدة سنوات... حتى نجحت في النهاية من إحراز تلك الهزيمة النفسية داخل الشعب المصري، وبالتالي - كأمر طبيعي - نجحوا في تحقيق الغاية السياسية من تلك الحرب بإعادة النظام "الليبرالي" مرة أخرى بدلاً من النظام الاشتراكي الناصري وإدخال مصر فى حظيرة المعسكر الغربى الامريكى.

أما وأن إلصاق هزيمة ٦٧ المهينة بالنظام الناصري بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر هو جوهر فكرة "الليبراليون" الفلسفية من إشعال حرب ٦٧، وذلك لإحداث الكارثة القومية؛ كذريعة مضللة وكاذبة لفرض النظام "الليبرالي" على المصريين بالقهر والقوة، وإرغامهم على التبعية والانقياد للمعسكر الغربى الأمريكى.

أما وأن، "الليبراليون" قد شرعوا بالفعل في إلصاق تلك الهزيمة بالنظام الناصري والزعيم جمال عبد الناصر... حتى أنك لا تجد أي "ليبرالي" يذكر حرب ٦٧ ؛ إلا ويلحقها بالنظام الناصري والزعيم جمال عبد الناصر.

أما وأن "الليبراليون" قد نجحوا في عرض كارثة ٦٧ لتبدو؛ وكأن هناك هزيمة عسكرية قد لحقت بالجيش المصري من جراء حرب فعلية بين جيشنا وجيش الأعداء... ليصنعوا من تلك الصورة المضللة والأكذوبة الفاجرة؛ أسباب موضوعية تبني عليها حجتهم في الانقضاض على النظام الاشتراكي الناصري... حتى يقول د.عبد المنعم سعيد:

"كانت هزيمة ٦٧، هي المطرقة التي نزلت على رأس السياسة الخارجة المصرية، وجعلتها تتحول من المثالية إلى الواقعية، ومن العمل على تحقيق أهداف غير محددة تصعب على القدرات المصرية موافاة مطالبها ؛ إلى أهداف محددة تتوائم معها القدرات المصرية، ويمكن إدراكها".

كيف كانت هزيمة ٦٧ "المطرقة" التي نزلت على رأس الخارجية المصرية...؟!

(*) كتاب حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ عاما للمحرر لطفي الخولي – ص ١٦٧.

ومن الذي صنع تلك "الهزيمة" أو "المطرقة"؟... ومن الذي أدار آليات التأثير السلبي "للهزيمة" لتتحول الى "مطرقة" ؛ ليجعل منها أداة أو وسيلة لتحويل سياسة مصر من المثالية إلى الواقعية... أو من "الاشتراكية" إلى "الليبرالية"؟

أليسوا هم "الليبراليون" و"جنرالاتهم" الذين قادوا الجيش إلى الهزيمة، ليصنعوا تلك الكارثة القومية – التي ينعتها د. عبد المنعم سعيد بالمطرقة – ليحولوا مصر من "الاشتراكية" إلى "الليبرالية"؟

بالقوة والقهر، إذن، فرض "الليبراليون" على الشعب المصري نظامهم الليبرالي... حين يفرض الغالب على المغلوب إرادته، ويرغمه على تنفيذ كل ما يريده.

نعم، أشعل "الليبراليون" حرب ٦٧ النفسيه، وأحرزوا نصرهم الأسطوري... وصنعوا تلك الكارثة القومية، لتكون الأداة والوسيلة – أو المطرقة كما يقول د.عبد المنعم سعيد – ليفرضوا بها إرادتهم على الشعب المصري، ويجبروه على تغيير نظام حياته من "الاشتراكية" إلى "الليبرالية" أو من المثالية إلى الواقعية.

وفي جميع الأحوال، لسنا مع د.عبد المنعم سعيد، فيما تضمنته عبارته السابقة التي تحمل في طياتها روح الشماته فى نجاح "الليبراليون" فى تدمير الجيش المصرى لتصبح الأداة أو المطرقة لاجبار الشعب المصرى على التحول من "المثالية" إلى "الواقعية"... أو من "الاشتراكية" إلى "الليبرالية".

أما عما يراه د. عبد المنعم سعيد أيضا في الأهداف التي وضعها الزعيم جمال عبدالناصر من أنها غير محددة وتصعب على القدرات المصرية موافاة مطالبها...

فماذا يقول إذن، عن الزعيم "حسن نصر الله"، الذي تحدى إسرائيل ومعها المعسكر الغربي الأمريكي بأكمله؟!... وظلت ميليشيات "حزب الله" تقاتل ٣٣ يوم في حرب غير متكافئة بكل مقاييس الحرب والقتال، لتحرز في النهاية أعظم انتصار للأمة العربية في العصر الحديث.

ألم يكن الزعيم "حسن نصر الله"، في حربه مع إسرائيل مثاليًا، مثلما كان الزعيم جمال عبد الناصر في حرب ١٩٦٧!.

أم أن الزعيم "حسن نصرالله" كان يطلب أهدافًا محددة وسهلة المنال وفي استطاعة القدرات "اللبنانية"، حين تحدى الولايات المتحدة، وحطم مشروعها الاستراتيجي الاستعماري لإقامة الشرق الأوسط الجديد، من بوابة "لبنان"... في حين

أن الزعيم جمال عبد الناصر كان يطلب نفس الأهداف حين تحدى الولايات المتحدة، وحطم مشروعاتها الاستعمارية داخل المنطقة العربية؟!

وما هو في تقديرك، العنصر الفاعل والحاسم والفارق في ظروف وأوضاع موقفي كلا الزعيمين: "جمال عبد الناصر" و"حسن نصر الله"، كي ينهزم الأول هزيمة ساحقة ماحقة مهينة، وينتصر الثاني انتصارًا عزيزًا كريمًا رائعًا؟!

أليس العنصر الفاعل والحاسم والفارق، الذي صنع هزيمة ٦٧ الساحقة للزعيم جمال عبد الناصر والنصر العزيز للزعيم "حسن نصر الله" كان في أمر واضح تمام الوضوح، يتجلى في عدم تسليم "حسن نصر الله" قيادة جيشه لجنرالات "ليبراليون" لا ينتمون بالولاء للوطن العربي ولا للثقافة العربية... وحيث سلم زمام ميليشياته العسكرية إلى قادة " لبنانيون" وطنيون، كل غايتهم تحقيق النصر للشعب العربي اللبناني أو الاستشهاد في سبيل الله.

فهل نحتاج إلى مثل آخر... والزعيم الإيراني " الأحمدي نجاد"، الذي ما برح يتحدى الولايات المتحدة ومعها جميع الدول الأوربية، باستمراره في برنامجه النووي لتخصيب اليورانيوم.

هل كان ذلك الزعيم الإيراني مثاليًا أم واقعيًا؟!...

وهل كان يطلب أهداف محددة، وسهلة المنال وفي استطاعة القدرات الإيرانية ؟!.

لماذا نجح الزعيم الأحمدي نجاد في فرض إرادة الأمة الإيرانية على الولايات المتحدة ودول أوربا ؛ لتظل " إيران" دولة لها السيادة الكاملة... غير تابعة بأي لون من ألوان التبعية لأي معسكر؟...

يأتي نفس الجواب، الذي أجابت عليه " لبنان "... ولكن في صياغة مختلفة، حين قامت الثورة الإيرانية، بإعدام جميع "جنرالات" و ضباط الجيش الإيراني "الليبراليون"، الذين يدينون بالولاء والانتماء لنظام الحكم الملكي الليبرالي الفاسد السابق... رميًا بالرصاص... لتتطهر أرض إيران من فسادهم ومن كل الجرائم التي ارتكبوها في عهد "الشاه" رضا بهلوي ملك إيران السابق، ولتضمن الاستقرار السياسي داخل الدولة ولتأمين وحماية الأمن القومي الإيراني.

لم تكن إذن، هزيمة ٦٧ "المطرقة" التي نزلت على رأس الشعب المصري لتحدث له "ارتجاج في المخ" لتؤثر في سلامة تفكيره فيختلط عليه الأمر بين ما هو

صحيح وخطأ، حتى ينقلب من "الاشتراكية" إلى "الليبرالية"، بقدر ما إنها كانت الخنجر المسموم الذي طعن به "الليبراليون" الشعب المصري في ظهره، لإجباره بالقهر والقوة على تغيير ولائه من "الاشتراكية" إلى "الليبرالية"... لتظل هزيمة ٦٧ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وصمة العار والخسة الندالة في جبين "الليبرالية" و"الليبراليون".